



الحلقة الثانية من المناقشة الواسعة حول الموقف من مشاريع الدولة الفلسطينية داخل حركة المقاومة ..

بيروت - الاثنين ٣/٩/١٩٧٣ - العدد ٦٣٥ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق. ل.



الوحدة المعلّقة والصراع الاخير في مصر

عادل



انتصر الاضراب العام رغم محاولات التمييع

لكي يتحول الاضراب العمالي العام الى سلاح فعال بيد الجماهير

هذه هي المرة الثانية التي تلجأ فيها الحركة العمالية الى سلاح الاضراب العام خلال اقل من سنة . تدل هذه الواقعة ، بلا شك ، على عمق الصراعات الاجتماعية الدائرة في البلد نتيجة تدهور الاوضاع المعيشية لاوسع الفئات الجماهيرية ، وللطبقة العاملة بنوع خاص .

تحت وطأة النقمة الجماهيرية العارمة على مجزرة معامل غندور في تشرين الماضي ، اعلن الاتحاد العمالي الاضراب العام ليوم واحد احتجاجا على المجزرة . لكنه رفض استخدام الاضراب كسلاح لفرض تنفيذ المطالب العمالية العامة التي استشهد من اجلها يوسف العطار وفاطمة الخواجه على ابواب معامل غندور في الطيونة : التصدي الفعال للغلاء ، حق التنظيم النقابي ، الغاء الصرف الكيفي ، تحسين شروط العمل . فكان الاضراب العام نهاية للتحرك وتنفيسا له في آن معا . تخلى الاتحاد العمالي بعده عن عمال معامل غندور ، وغطى ، بمواقفه المتخاذلة ، هجمة السلطة وارباب العمل مستخدمين اسلحة الصرف الكيفي الجماعي واقفال المعامل .

وللمرة الثانية ، تبذل الجهود لتحويل الاضراب العمالي العام الى اجراء رمزي ، الى « رفع عتب » يكون بمثابة خاتمة للتحركات وتنفيسا لها وتطويقا لتصعيدها .

في مطلع الاسبوع الماضي ، اعلنت قيادة الاتحاد العمالي الاضراب العام المفتوح ابتداء من ٢٨ اب الجاري . وقد جاء القرار رضوخا لضغوط الجماهير العمالية التي يتصاعد تذمرها من تدهور اوضاعها المعيشية ومحاولات تحميلها اعباء المغامرات الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية . وقد عبرت عن هذا التذمر بمختلف الاشكال ، كان من اهمها اضراب عمال « المعدنية الخفيفة » الذي انتهى الى انتصار واضح حقق فيه العمال معظم مطالبهم المتقدمة .

وليس ادل على قوة سلاح الاضراب العمالي العام من ردود فعل السلطة وارباب العمل عليه . فوجئت الحكومة بالقرار وكانت تعتبر ان الانقسام داخل النقابات سوف يحول دون اتخاذ مثل هذا القرار . بعبارات اوضح : كانت تتوقع ان يقف القادة اليمينيون ضده . وعلى الرغم من لوم الاتحاد العمالي العام لكونه لا يراعي « الظروف الدقيقة » في البلاد ، الا ان اجراءات رفع الحد الادنى الى ٢٢٥ ليرة واقرار زودة الخمسة في المئة ، كانت بالدرجة الاولى ردا على قرار اعلان الاضراب العام ومحاولة لتطويقه .

بناء على هذه الاجراءات ، واجهت القيادة اليمينية للاتحاد العمالي مجلس المندوبين باقتراح يقضي باعلان الاضراب الرمزي لساعة واحدة يوم الثلاثاء في ٢٨ اب الجاري . على اعتبار ان قرارات مجلس الوزراء تنم عن « فهم الواقع العمالي » وانها « لاقت ردة فعل حسنة وايجابية لدى العمال والمستهلكين » . وامام اصرار فريق من اعضاء مجلس المندوبين على مواصلة الاضراب المفتوح ، جرى التوصل الى تسوية تقضي بالاضراب العام ليوم واحد في الموعد نفسه « من اجل افساح المجال للسلطات لتتمكن من تحقيق مطالب الاتحاد العمالي العام » . هذا وفوض مجلس المندوبين المجلس التنفيذي للاتحاد العام اعلان الاضراب العام المفتوح ابتداء من ٢٨ ايلول المقبل اذا لم تنفذ المطالب .

وكانت ردة فعل الاوساط النقابية وجماهير العمال على رفع الحد الادنى وزودة الخمسة بالمئة شبه اجماع على اعتبارها غير كافية . ولاحظ العديدون ان ارتفاع الاسعار — الذي بلغ ٥٠ بالمئة — قد ابتلع سلفا اضعاف اضعاف هذه الزيادة . هذا بالاضافة الى امرين رئيسيين :

الاول ، ان رفع الحد الادنى وزيادة الخمسة بالمئة لا تطال فئات عمالية واسعة من المياومين والنساء والاحداث وغيرهم .

والثاني ان ارباب العمل الصاعدين ، مصممون على الامتناع عن دفع الزودة . وهذا ، على الاقل ، ما تشير اليه تصريحاتهم الحادة ... وهذا يعني ان اجراء الدولة يفتح معركة قائمة بذاتها هي معركة تحصيل الحد الادنى الجديد وفرض رفع زودة الخمسة في المئة . وفي هذه المعركة ، لا يزال ارباب العمل يملكون اسلحة جبارة هي الحق المطلق في الصرف الكيفي وفي التاجيل على دفع الزودات وقمع التنظيم النقابي ، كما يستفيدون من تواطؤ القسم الاكبر من قيادات الاتحاد العمالي .

هذا بالنسبة الى رفع الحد الادنى والزودات . اما بالنسبة الى المطالب الباقية للاتحاد العمالي فهي المطالبة بوضع قانون ايجارات جديد ، وبناء الاسواق الشعبية لبيع المزروعات مباشرة من قبل المزارعين للمستهلكين وانشاء المحاكم المختلطة التي يتمثل فيها العمال لمراقبة الاسعار ومكافحة الاحتكار .

أول ما يجب ملاحظته ان اي بحث في قانون ايجارات جديد لا يبدو انه سيتم قبل تشرين القادم . اما المطالبة بالاسواق الشعبية ، فانها على اهميتها ، تبقى جزئية ما لم يتم التصدي للاحتكار في استيراد المواد الغذائية والضروريات . اخيرا ، يبقى مطلب المحاكم الاستثنائية بلا قاعدة راسخة طالما انه لا يرتكز الى قوانين تحدد نسب الارباح . وهذا ما يثير مجددا مصير مشروع تحديد نسب الارباح التجارية الصادر عام ١٩٦٧ .

كل هذا يعني ان سلاح الاضراب العام ، عندما يكون بين القيادات اليمينية المهيمنة على الاتحاد العمالي ، يتحول الى وسيلة « رفع عتب » واستجلاب التنازلات الجزئية التي لم تعد تحل اية قضية من القضايا الجماهيرية الحيوية والملحة . وهو بذلك يضيع الفرصة تلو الفرصة لفرض تحقيق المطالب الملحة والمشتركة للجماهير العمالية .

العمال يتساءلون : لماذا يرتهن الاضراب العام بالمظاهر السطحية لازمه الغلاء الراهنة ؟ لماذا لا يكون ايضا وسيلة لفرض تنفيذ مشروع الاتحاد العمالي نفسه في تعديل مواد قانون العمل المتعلقة بالصرف الكيفي — هذا السيف المسلط على رقاب الطبقة العاملة والذي يهدد بضرب وتصفية تحركاتها وارهابها من خلال ابتزاز ارباب العمل لحاجتها لخبزها اليومي .

خلال الاسابيع الاخيرة ، شهدت البلاد حملة واسعة النطاق من التحركات الجماهيرية ضد الغلاء وضد انقطاع المياه . من العريضة الى زيارة الوفود للمسؤولين الى التظاهرات وقطع الطرق . عبرت فئات جماهيرية واسعة عن رفضها تحمل اعباء ازمات نظام « الاقتصاد الحر » . وكان من ابرز هذه التحركات المهرجانات والتظاهرات الاخيرة في طرابلس وساحلي المتن الشمالي والجنوبي وبعلبك وغيرها . اسهم في هذه التظاهرات التي دعت اليها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية فئات من اللبنانيين تنزل الى الشارع لاول مرة ، كما برز فيها تمثيل ربات البيوت ، اللواتي يستشعرن مباشرة حدة ازمات المياه والغلاء . وشكلت هذه التحركات الرافد الذي يغذي الاضراب العام ومظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الكبرى يوم الثلاثاء القادم (ساحة ٢٣ نيسان ، الساعة السادسة) .

ان تلازم هذين الحدثين في يوم واحد تعبير عن تضامن الطبقة العاملة مع جماهير الكسبة والطبقة الوسطى الدنيا من اجل مطالبها المشتركة .

وان جماهير العمال ستنفذ قرار الاضراب العام مثلما نفذته في تشرين الماضي . اي بتحويله من دعوة « رسمية » عامة ، الى واقعة فعلية ، عبر المسيرات الشعبية التي فرضت على ارباب العمل اقفال معاملهم . وفي الوقت الذي تسعى فيه القيادة اليمينية للاتحاد العمالي الى تحويل الاضراب الى اجراء رمزي وخطوة « رفع عتب » ، فان المهمة الملقاة على عاتق القواعد العمالية الواسعة ، والقوى اليسارية والديمقراطية ، هي مهمة تحويل اضراب اليوم الواحد والمظاهرة الجماهيرية الكبرى التي سترافقه ، الى نقطة انطلاق لتصعيد النضال من اجل برنامج مشترك يندرج على رأس مطالبه : احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية ، وخفض اسعارها على اساس ما كانت عليه في مطلع هذا العام ، واعتماد السلم المتحرك للاجور بالقياس الى ارتفاع الاسعار ، وشمول الضمان الاجتماعي والصحي للطلاب والعمال الزراعيين وصغار المزارعين ، وخفض اسعار الادوية وحصر استيرادها بصندوق الضمان ، والغاء الصرف الكيفي واحترام حريات العمل النقابي ، وخفض الايجارات وانفاق الفائض من اموال صندوق الضمان على مشاريع جدية للاسكان الشعبي ، وغيرها وغيرها من المطالب الملحة التي تشكل وحدها الضمانة دون استمرار تدهور مستوى معيشة الجماهير الكادحة .

ليكن تنفيذ الاضراب العام وانجاح مظاهرة الاحزاب يوم الثلاثاء القادم الخطوة الاولى على طريق النضال من اجل انتزاع هذه المطالب .

بعد فصل ٧٠ منهم اعتصام المعلمين في مكتب الوكالة



الخطوة الاخيرة التي أقدمت عليها وكالة الغوث بفصل ٧٠ معلما من فئة « x » والمياومين ، والرد الاولي الذي جاء به المعلمون باعلان اعتصامهم في مكتب الوكالة – سن الفيل – من تاريخ ٣٠ اب ٧٣ والى أن تعدل الوكالة عن قرارها التعسفي ، تطرح ضرورة البحث وراء الدوافع والاسباب الكامنة خلف سياسة الوكالة « التوفيرية »، والتي تعطي انعكاساتها – كل عام – وبشكل ملحوظ على كافة جوانب القطاع التعليمي لمدارسها في لبنان .

على ان اضراب معلمي الوكالة في الضفة الشرقية للاردن سنة ١٩٦٩ حول اتفاق حددت بموجبه بنود التفاهم تنطبق بنوده كذلك على لبنان وسوريا والضفة الغربية والذي ادعت الوكالة من خلاله انه يمثل الحد الاقصى الذي تستطيع أن تقدمه .

ان اعادة النظر في بنود هذا الاتفاق وتعديلها ضرورة ملحة ، لان الوكالة من خلال تطبيقه على المعلمين خلقت تعارضات مطلبية ضمن جدران المدرسة الواحدة وكانت نتيجته تجزئة مجموع المطالب النقابية وتجزئة نضالات المعلمين مما جعل وكالة الغوث في موقع القادر خلال الفترة الماضية على مواجهة تحركات المعلمين والاستفراد بكل مجموعة على حدة وكبحها باجراءاتها القمعية والتعسفية .

سنتعرض هنا الى البنود المتعلقة بمعلمي التعيين المؤقت (الفئة x) :

تعتبر وكالة الغوث أن المعلم المؤهل تربويا هو الذي اتم احدى دورات المعهد بنجاح أو عن طريق اتمام دراسة جامعية في التربية بنجاح . وهي بذلك كما تدعي – لحرصها على مصلحة الطلاب – ارادت اتباع الطرق الحديثة والوسائل التربوية المتطورة في حقل التعليم . ومن أجل هذا اعتبرت معهد سبلين مركزا لتخريج المعلمين المؤهلين حيث حددت الدراسة بسنتين .

لكن معهد المعلمين في سبلين لا يفي بحاجة المدارس نتيجة للاعداد المتزايدة للطلاب ، عندئذ تلجأ الوكالة الى توظيف معلمين من حملة الشهادات الثانوية ويتم تصنيفهم بالفئة (x) .

ان سياسة التوفير وتقليص حجم الخدمات تعكس نفسها بشكل صارخ عند تطبيق بنود التصنيف ، فان المعلم المؤقت يصنف بالدرجة الرابعة بمعاش ٢٤٤ ليرة بينما المعلم المؤهل يكلف الوكالة ٣٧٥ ليرة شهريا . كما أن الوكالة ترفض الاعتراف بسنين الخدمة لهذه الفئة الى أن يتم تثبيتهم – هذا اذا لم يفصلوا – كمعلمين مؤهلين بعد اتمامهم احدى دورات المعهد التربوية والتي تماطل فيها وكالة الغوث خدمة لمخططاتها الخاصة. ان حرمان معلمي التعيين المؤقت من الالتحاق باحدى دورات معهد التربية في نفس السنة التي يوظفوا فيها يعني القاؤهم تحت طائلة الطرد وبالتالي كبح تحركهم ونشاطاتهم ، لان الوكالة بحجة عدم التثبيت قد ترفض تجديد العقد السنوي نتيجة « عدم الانضباط » و « سوء السلوك » .

أن وكالة الغوث تشترط من خلال عقد العمل على المعلم عدم الانتساب للجامعة ، لانها تعرضه للطرد من الوظيفة اذا ثبت ذلك للوكالة . متى يحدث هذا ومتى تكون مؤسسة تعليمية تحرم المعلم من تحصيل ومتابعة دروسه الجامعية . هنا تسفر وكالة الغوث عن وجهها المضاد لابسط حقوق معلمينا . أن تطبيق هذا البند أدى الى طرد معلمين (محمد شحادة وعمر كايد) وهو يبقى سلاحا في يد الوكالة تستعمله من أجل تبرير سياسة الصرف الكيفي في الظروف التي تراها مناسبة وفي الوقت الذي تحدده لذلك .

ان المعلمين الذين لا تتعاقد معهم الوكالة من بداية السنة تعاملهم كمياومين ، حيث تخصم عليهم الاعياد والاضرابات والعطل مما يجعل راتب المعلم المياوم يتراوح بين ١٠٠ – ١٥٠ ليرة شهريا . كما أن الوكالة تحرمهم من معاش العطلة الصيفية .

ان هضم حقوق المعلمين لا يكفي ، لان فترة التعيينات تعد عملية مربحة للموظفين الكبار في الوكالة وسماسرتهم حيث يتلاعبون بارقام التدرج فتكون الافضلية لاصحاب الواسطات والمقربين الى وكلاء وكالة الغوث في المخيمات .

ان كل المواصفات والمؤهلات التي تطلبها الوكالة في بيانات توظيفها تضربها بعرض الحائط وهي تشكل تغطية لكل عمليات التزوير التي يقوم بها سماسرتها .

ان هذا الوضع السيء هو الذي دفع المعلمين لاعلان اعتصامهم ، بعد أن ثبت لديهم بالملموس عدم جدوى اسلوب الحوار والتفاهم مع الوكالة المستمرة في تجاهل مطالبهم المتمثلة بـ :

١ – اعادة جميع المعلمين المفصولين الى مدارسهم منذ بداية العام الدراسي ٧٣ – ٧٤

٢ – اعتبار سنين الخدمة بغض النظر عن الالتحاق بدورات معهد التربية .

٣ – ان يضمن التحاقهم بمعهد التربية منذ بداية تعيينهم في أول العام الدراسي .

ان دعم ومساندة المعلمين المفصولين واجب وطني تفرضه كذلك ضرورة المجابهة الموحدة لسياسة وكالة الغوث التي تهدف بالاخير الى تقليص وتصفية خدماتها لجماهيرنا في المخيمات تحت ذرائع وحجج واهية .

ندوة في بعقلين ومحاضرة في غريفة (الشوف)

في سلسلة اللقاءات التي تقيمها « رابطة خريجي ثانوية بعقلين الرسمية » مع الاحزاب اللبنانية ، اقيمت مساء السبت الواقع في ١ أيلول ١٩٧٣ ندوة اشترك فيها ممثلون عن الاحزاب التالية : الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب القومي السوري الاجتماعي ، منظمة العمل الشيوعي في لبنان . ورد المتناظرون على عدد من الاسئلة التي اثارها الحضور حول الازمة الراهنة التي تمر بها البلاد ومهام الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية.

وبدعوة من نادي غريفة (الشوف) القى الرفيق فواز طرابلسي (منظمة العمل الشيوعي) محاضرة حول « الوضع السياسي الراهن » في مركز النادي ، يوم الاحد في ٢ ايلول ١٩٧٣ ، الساعة السادسة مساء .

« منطقة العواصف » صوت للشعوب المناضلة ضد الاستعمار

تصدر في باريس ، مرة كل شهر ، مجلة نضالية باللغة الفرنسية تولي اهمية خاصة للتعريف بنضالات شعوب أميركا اللاتينية وافريقيا واسيا . يشرف على تحرير « زون دي تامبيت » (منطقة العواصف) فريق من العاملين سابقا في « افريكازيا » ، بينهم احمد بابميسكي (موريتانيا) الباهي محمد (المغرب) عصام الزعيم (سورية) وبيير جاليه (الاقتصادي الماركسي الفرنسي المتخصص بشؤون التخلف والنهب الامبريالي) .

في الاعداد الاولى الصادرة حتى الان مادة ثمينة تتابع نضالات الشعوب العربية منها ملف خاص عن الثورة في عمان والخليج وترجمة للمقابلة التي نشرتها « الحرية » مع الاخ ابو اياد (فتح) والرفيق نايف حواتمة (الجبهة الشعبية الديمقراطية) ، ومقال عن احداث ايار في لبنان . هذا بالاضافة الى ملفات ووثائق ومقالات حول حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث ، والاستعمار الثقافي في البلدان المستعمرة سابقا والمجاعة في أفريقيا ودور النساء في النضال التحرري.

ان « الحرية » التي ترحب بهذا الصوت الجديد الذي يرتفع للتعبير عن نضال شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، ستسعى في اعداد قادمة الى تعريف قرائها ببعض المواد الهامة المنشورة في « منطقة العواصف » .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المعصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب – منطقة العاملية – محلة راس النبع – بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت–لبنان

سلطنة عمان ومحاولة نيل «صكوك الغفران» في مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر

أعلن في وكالات الانباء ان « سلطنة عمان» ستشارك في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي يعقد في الجزائر ، ولقد أعلنت « السلطنة » عن ارسال وفد مكون من ٥ أفراد للمشاركة، في هذا المؤتمر وعلى رأسه وزير الخارجية .

ان هذه الزيارة التي سيقوم بها الوفد القابوسي انما هي محاولة ابتزاز واضحة لمفاهيم عدم الانحياز التي كرست من قبل دول العالم الثالث المحاربة للوجود الامبريالي ، وطرح خط الحياد الايجابي في النضال ضد القواعد والاحلاف العسكرية الامبريالية .

ان محاولة مشاركة السلطنة في هذا المؤتمر ما هي الا محاولة أخذ « صك الغفران » على حسن سلوكها في الواقع الدولي .. بينما هي غارقة الى قمة رأسها في « الانحياز » المباشر الى جانب القوى الامبريالية .

فمن المعروف أن « سلطنة عمان » لا تزال تابعة لبريطانيا بشكل مباشر من خلال « المعاهدة البريطانية » مع سلطان مسقط وعمان سعيد بن تيمور ومع الرسائل المتبادلة بين الطرفين والمؤرخة في ٢٠–١٢–١٩٥١ م والتي لا تزال سارية المفعول حتى الان .

ومن خلال هذه التبعية الكاملة كانت بريطانيا هي الحكم المباشر في داخل السلطنة من دورها في محاربة الثورة حتى قيامها بالانقلاب البريطاني – القابوسي واستمراريتها في الحكم المباشر الان عن طريق الضباط البريطانيين في ما يسمى « مجلس الدفاع عن أمن البلاد » . وان جميع المناصب الادارية الرئيسية هي في أيدي الضباط الانجليز .

كذلك فان القواعد الانجليزية لا تزال موجودة في الاراضي العمانية فمن قاعدة مصيرة الضخمة التي يديرها الانجليز بشكل مباشر الى القاعدة الجوية في صلالة ..الى القاعدة الجديدة التي اقيمت في رأس مسندم بالاضافة طبعا الى أن الجيش والشرطة والامن تحت يد الانجليز المباشر .

ومن الجهة الاخرى فان الحلف العسكري الشاهنشاهي – القابوسي قد أدخل البلاد في حلقة جديدة من حلقات الامبريالية الامريكية عن طريق فتح البلاد أمام الجيوش الاجنبية والقوات الايرانية على وجه الخصوص ... فحاليا يوجد في السلطنة بعثة عسكرية ايرانية ومعدات عسكرية ايرانية وأكثر من ٢٦٠٠.. جندي ايراني يشتركون بشكل مباشر في القتال الدائر في الاقليم الجنوبي من عمان (ظفار) .

ان هذه المعاهدة ما هي الا الشكل المباشر للدخول في حلبة « الانحياز » الى جانب القوى الامبريالية وربط جزء من الوطن العربي في سلسلة واحدة من سلاسل الامبريالية الامريكية .

ولقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بأنها ستقف بوجه دخول سلطنة قابوس مؤتمر عدم الانحياز حيث توجد كثير من المبررات ليست الثورية فقط ، بل وحتى القانونية التي تمنع السلطنة من المشاركة .!

وان الثورة التي تقاتل منذ أكثر من ٨ سنوات وتحظى بدعم الجماهير الشعبية لهي قادرة على احباط هذه اللعبة الجديدة للرجعيين .

واذا كانت المسألة تنحصر في اعلان التصميم على عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل

المغرب

أحكام باعدام ١٦ مناضلاً

– نداء للقوى الديموقراطية والتقدمية العربية بأن ترفع الصوت عالياً لانقاذ حياة هؤلاء المناضلين

كما توقعت « الحرية » في عدد سابق بشأن محاكمات المغرب وصدور احكام قاسية ضد المناضلين تصل الى حد الاعدام ، فقد اصدرت المحكمة العسكرية في القنيطرة هذا الاسبوع اولى هذه الاحكام التي قضت باعدام ١٦ مناضلا ، كما انزلت عقوبة السجن المؤبد بـ ١٥ مناضلا ، كما امرت بسجن ٥٦ مناضلا مددا متفاوتة .

وتأتي هذه الاحكام التي كانت « منتظرة » لانها احكام مسبقة من السلطة في وجه القوى الديمقراطية والتقدمية التي دخلت السجون بالمئات في السنة الاخيرة ، تأتي هذه الدفعة الاولى من الاحكام بينما عشرات المناضلين الاخرين ينتظرون احكاما مماثلة في محاكم اخرى .

ان صدور هذه الاحكام بالاعدام تؤكد الى اي مدى وصل اليه خوف حكام المغرب ورعبهم من هؤلاء المناضلين ، كما تؤكد الى مدى ما وصل اليه مستوى القمع الذي يتزايد باستمرار منذ انتفاضة مارس في الدار البيضاء عام ١٩٦٥ .

وليست هذه المرة الاولى التي تصدر فيها سلطات المغرب احكاما من هذا النوع ، ولكن تزايد القمع ومثول مئات المناضلين في الشهور الاخيرة امام المحاكم يترافق مع تزايد النضال الجماهيري العمالي والطلابي والفلاحي ، ويترافق مع « متاعب الحكم الداخلية » وقيام عدة انقلابات عسكرية ضده منذ محاولة الصخيرات .

●●●

ان احكام الاعدام على ١٦ مناضل مغربي تتطلب حملة واسعة من كل القوى الديمقراطية والتقدمية العربية والضغط بشتى الاساليب لعدم تنفيذ هذه الاحكام .

ان « الحرية » تطالب جميع القوى الديمقراطية والتقدمية العربية ، وتطالب الامانة العامة للجبهة المشاركة للثورة الفلسطينية ان ترفع صوتها عاليا من أجل انقاذ حياة هؤلاء المناضلين .

رسالة خاصة من عُمان : تصاعُد الحركة الجماهيرية

ان الاعدمات التي قامت بها سلطات مسقط لم تنجح او تستطع ان تؤخر تصاعد الحركة الجماهيرية . فلقد زاد التذمر في اوساط الجماهير هناك وابتدأت تقوم بمبادرتها الثورية ردا على حملة الاعتقالات والاعدامات.

ففي رسالة خاصة من السلطنة اتت الاخبار لتؤكد اغتيال اثنين من العملاء احدهما « نائب والي صور » .. وعلى اثر الحادث قامت السلطات هناك وزعمت بان موته كان نتيجة « حادث » !! كذلك تم اختطاف ٤ من العملاء الاخرين ولم تعلن السلطة اي شيء عن اختفائهم .

ومن الجهة الاخرى قامت المعتقلات في سجن « روى » باضراب عن الطعام احتجاجا على المعاملة اللاانسانية التي يلقونها في السجن، فلم يكن من السلطات الا ان وزعت المعتقلات ونقلتهن الى سجن كوت الجلالي « باستيل عمان » .

وقد اتضحت طبيعة الاعدامات التي تمت في السلطنة حيث لم يقدم الى المحاكمة سوى ٦ مناضلين اذ تم استشهاد الاربعة الاخرين تحت التعذيب وابتدأ التململ الجماهيري يسود وعملت اجهزة المخابرات البريطانية على بث الدعاية القبلية المعادية للروح الوطنية اذ اخذت تروج وسط القبائل انها اعدمت هؤلاء الابطال لانهم من قبائل معينه ، وان السلطة لم تعدم الاخرين لانهم من قبائل اخرى !

اما حكومة مسقط فلقد اصدرت في الاونة الاخيرة اوامر جديدة ، فمنعت السفن العمانية من الاتصال تماما باراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية !! كذلك منحت الحكومة حق نقل التمور الى الهند الى السفن الهندية .. اي ان ٧٠ بالمئة من مجموع الكمية تقوم بشحنها سفن هندية . اما النسبة الباقية فهي للسفن العمانية .

وقد تقدم اصحاب السفن الذين تضرروا من هذا الاجراء باحتجاج الى الحكومة فما كان من الحكومة الا ان ردت قائلة : بأن هذا الاجراء قد اتخذته الحكومة بعد الاتفاق الذي تم بينها وبين الشركات الهندية ، وانه اصبح قرارا ساري المفعول ولا يمكن التراجع عنه .

ولقد ادى هذان القراران بأن يقوم كثير من المواطنين ببيع سفنهم ، والتخلص منها لعدم امكانية الحصول على لقمة عيشهم في بلد يزاحمهم فيه الاجنبي .

اسقاط طائرة هليكوبتر وتصاعد خسائر العدو العسكرية

هذا ولا يزال جيش التحرير الشعبي في الاقليم الجنوبي من عمان « ظفار » يواصل شن الهجمات العنيفة على القوات البريطانية القابوسية ، ففي خلال منتصف هذا الشهر حاولت احدى طائرات الهليكوبتر التوجه الى مدينة مرباط على ارتفاع منخفض ولقد تصدت لها نيران اسلحة الثوار الخفيفة والمتوسطة وتم اصابتها اصابة مباشرة وشوهدت وهي تحترق في الجو وسقطت في البحر بالقرب من مرباط .

اليمن الشمالي

– السعودية تواصل مخططاتها التآمرية على الشعب اليمني.
– بناء مدينة عسكرية على الأرض اليمنية المحتلة قيمتها ١٠٠ مليون دولار.

تواصل الرجعية السعودية استعداداتها لتنفيذ تآمرها ضد شعب اليمن في الشمال والجنوب ، مؤكدة بذلك على دورها كقاعدة دأبت على تنفيذ برامج الامبريالية والعمل على بسط نفوذها في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية . فبعد أن تم لها تنفيذ بعض اطماعها في اراضي اليمن بأقتطاع اراضي (نجران جيزان ، عسير ، والوديعه) ... تسعى الان لجعلها مناطق عسكرية ، بغية استمرار اعتداءاتها على أراضي اليمن ، وشن حملات المرتزقة والرجعيين ضد جمهورية اليمن الديمقراطية ولقد جاء اعلان الاميرسلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي، عن بناء مدينة عسكرية بلغت تكلفتها ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار ليكشف ، وبشكل سافر عن النوايا العدوانية التي يبيتها النظام السعودي لشعب اليمن وحيث يأتي اعداد مدينة (تبوك) كمنطقة عسكرية قيمتها أكثر من مائة مليون دولار مترافقا تماما مع سياسة هدر حقوق وأموال الشعب في نجد والحجاز والذي لا يزال يعاني من وطأة المرض والجهل والجوع ، والتخلف الثقافي والاجتماعي ، وهو من جهة ثانية توظيفلهذه الاموال في خدمة الاهداف الامبريالية الرجعيه ازاء الحركة الثورية في اليمن والنظام التقدمي في اليمن الديمقراطية ...

ان الوقائع اليومية تؤكد باستمرار على قلق الرجعية السعودية وحلفائها من مشايخ (اتحاد الامارات العربية) ازاء تغير موازين القوى في هذه المنطقة ووجود نظام تقدمي في اليمن الديمقراطية ، وتزايد الحركة الثورية في اليمن بالشكل الذي يحد من امكانيات الرجعيين والمستعمرين في تحقيق أطماعهم ومشاريعهم الانتقامية ، وتوطيد احلافهم العسكريه .

هذا وقد اصدرت منظمة جيش الشعب الثوري في اليمن الشمالية بيانا عن تزايد النضال الثوري في الشمال جاء فيه !

ان تصاعد واتساع النضال الثوري المسلح للجماهير اليمنيه في مختلف الوية الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي من الوطن اليمني) وصمود المناضلين الثوريين بتاييد ودعم اوسع الجماهير اليمنية في المدن وفي الارياف ، ونجاحهم في انزال الخسائر الفادحه بقوى الاقطاع والعماله ، ومطاردة جلادي الشعب ومستغليه في مختلف المناطق قد ارعب الطغمه الاقطاعيه الكمبرادوريه المسيطره على السلطة والمتنعمه بثروات البلاد على حساب فقر وبؤس الملايين من ابناء شعبنا اليمني البطل .

وأضاف البيان: وفي الاشهر الخمسة الماضية وبعد زيارة القاضي الحجري رئيس الوزراء للرجعيه السعودية وقيامه هناك ببيع اراضي نجران وعسير وجيزان اليمنيه للرجعيه السعودية وادخاله الجمهوريه العربية اليمنيه عضوا في الحلف الاقليمي السعودي الايراني الاردني ، العماني ، برعاية الامبرياليه الامريكيه ، زادت حمى الارهاب الرجعي ضد الجماهير اليمنيه وقواها الوطنيه والديمقراطيه وفي طليعتها قوى الثورة المسلحة ، ولقد كثفت السلطه الرجعيه الحملات العسكريه البربريه ضد الفلاحين ، وكثفت حملات الاعتقال والقتل الجماعي بالسر وبالعلن ، بحيث بلغ عدد الذين اعدموا سرا اكثر من خمسين شخصا بينهم الملازم أول أحمد علي سعد والملازم اول فيصل عثمان وبلغ عدد المعتقلين في السجون ثلاثة الاف معتقل .

ولقد اطلقت السلطة الرجعيه في الشطر الشمالي من الوطن اليمني اجهزتها الخاصة لتعذيب المعتقلين بمختلف وسائل التعذيب وفي غرف خاصه وتحت اشراف خبراء سعوديين وأجانب لاجبارهم على الاعتراف ، أو لقسرهم على ترديد اقوال المحققين وتقديمهم الى المحكمة المزيفه التي اصدرت احكاما بالاعدام والصلب بعشرات المناضلين الوطنيين والديمقراطيين وفي طليعتهم الرفيقان محمد سرحان ومحمد السالمي ، اللذان عريا المحكمة واثبتا بطلان حججها واصرارها المسبق على اصدار حكم الاعدام ولقد ادى التعذيب الوحشي الى استشهاد العديد من المناضلين الذين صمدوا امام الجلادين وفي طليعتهم المناضلان عبد الجبار عبد الحميد وانور المحرق اللذان استشهدا بعد تعذيب وحشي في ١٩ — ٥ — ٧٣م اي بعد اعتقالهم بثلاثة ايام فقط وتقوم السلطه الرجعية لشن حملة دعائية ضد أشرف المناضلين الوطنيين والديمقراطيين من خلال أجهزة دعاياتها التي تطبل لحملات القتل ، واحكام الاعدام والصلب وحملات الاعتقال والتفتيش وذلك بهدف ارهاب الجماهير اليمنيه الغفيره وتضليلها وتتعمد اجهزة الدعاية الرجعيه تضخيم انتصاراتها وتذيع اخبارا كاذبه عن عشرات الناس اعتقلتهم هنا وهناك بهدف تضليل الرأي العام وايهامه بانها تسيطر على الموقف ..

وأكد البيان أخيرا على :

« ان منظمة جيش الشعب الثوري ، ستواصل النضال المسلح ضد الطغمه الرجعيه الحاكمة وضد الطبقه الاقطاعيه وعملائها وجواسيسها وفي سبيل اقامة حكم وطني ديمقراطي ، وفي سبيل تحرير الفلاح من الاستغلال الاقطاعي وفي سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتوحيد الوطن اليمني في جمهورية يمنيه ديمقراطيه واحده .

ان منظمة جيش الشعب الثوري تهيب بكل قوى التحرر والتقدم في العالم الوقوف بجانب نضال شعبنا العادل ودعمه بمختلف الوسائل وشجب الاعمال الاجراميه التي تمارسها الطغمه الحاكمه في بلادنا . لتتحد كل قوى الشعب اليمني وقواه الوطنيه والديمقراطيه في جبهة وطنيه ديمقراطيه موحده — النصر لقوى الثوره — والموت لاعدائها » .

صادر في ١٥ — ٨ — ٧٣ م

منظمة جيش الشعب الثوري

الجمهورية العربيه اليمنيه

اللجان الشعبية وجماهير المخيمات في الجنوب تواصل نضالها ضد سياسة الوكالة التعسفية

تواصل اللجان الشعبية وجماهير المخيمات في الجنوب الاضراب والاعتصام احتجاجا على سياسة وكالة الغوث (الاونروا)، التي أخذت منذ سنوات تدير ظهرها أكثر فأكثر لمطالب الفلسطينيين ، وتعمل بالتعاون مع قوى امبريالية على تعميم البؤس والظلم الاجتماعي اللاحق بالجماهير الفلسطينية في مخيمات لبنان .

ورغم التنبيهات والتحذيرات المتواطة من اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان ومن اللجان الشعبية في المخيمات ، فان أجهزة الوكالة المعادية لابسط الحقوق المعيشية للفلسطينيين لا زالت تكرر موقفها المعروف بانها لا تملك الامكانيات اللازمة لتلبية مطالب المخيمات في تأمين مياه للشرب وايجاد طبيب دائم مناوب وبناء مدارس تتوافر فيها الشروط الضرورية لسياسة تعليمية مفيدة للطالب .

أن وقفة جدية أمام سياسة أجهزة وكالة الغوث المعادية والمشبوهة لا تترك وحتى أمام المراقب أية فرصة للحديث عن مبررات للتقصير والاهمال . ووقفة كهذه لا بد وأن تدفع المناضلين الفلسطينيين الى نهج سياسي حازم وعنيف لتصفية ارث وتراث القوى المعادية التي تشرف وتوجه هذه الوكالة ولتصفية ارث وتراث ذلك الجهاز الاداري الفاسد من الموظفين المرتزقة الذين يبلغ ٨٧ موظفا أجنبيا منهم ١٢٠ ألف دولار امريكي بينما لا تصل مخصصات المخيم الواحد أكثر من ٣٥ ألف ليرة لبنانية شهريا. ان وكالة كهذه أصبحت جهازا اداريا لمرتزقة يبتلعون ما تدعي بعض الدول المعادية بأنها تقدمه لغوث ما تسميهم باللاجئين الفلسطينيين ، هذا في الوقت الذي يمارسون فيه سياسة تجهيل تعليمية وثقافية ووطنية ضد الشعب الفلسطيني . ووكالة كهذه أيضا ليست أقل خطرا في واقعها الحالي وفي سياستها المعادية من قوى اخرى مارست ولا زالت تمارس سياسة تبديد قومي ضد الشعب الفلسطيني .

ووكالة الغوث هذه التي تنفق هذا المبلغ الضخم على هذا العدد الضئيل من العناصر الفاسدة ، والتي تنفق أيضا ٢٧ بالمئة من ميزانيتها بدل غلاء معيشة ورواتب للموظفين عن عام ١٩٧٢ وحتى حزيران ١٩٧٣ ، لا تجد أمامها من حجة لتبرير سياستها المعادية الا الحجة المتهافتة ، التي سمعها الشعب طويلا فسياسة الارتزاق والتبديد المجاني على حساب الحاجات الاساسية للمخيمات سياسة مدروسة ومخططة وتقود بالضرورة الى عجز في الموازنة وعجز في تغطية النفقات الضرورية والملحة .

وفي الوقت الذي لا تتجاوز فيه الكلفة الشهرية التي تقدمها الوكالة للاجىء الواحد أكثر من ٢٠ سنتا امريكيا فان جهازها الفاسد يبتلع كل شيء . وتمتد يد هذا الجهاز الفاسد الى أرزاق المعلمين وتكون النتيجة فصل ٤٤ معلما من المتعاقدين مع مدارسها بحجة ضغط النفقات ، كما تمتد هذه اليد أيضا الى غرف وصفوف المدارس وتعمد الى تخفيضها ، الامر الذي ينشأ عنه زيادة عدد الطلاب في الصف الواحد وتكريس نظام الدورتين الضار والذي يتنافى مع أبسط القواعد التعليمية والتربوية المعاصرة وحتى البدائية .

وعندما يصل الامر الى هذه الحدود في هذه الوكالة السيئة السمعة والاسم فسوف لن تبقى أمام اللجان الشعبية وأمام جماهير المخيمات اختيارات عدة . فهي أما أن تستسلم وذلك مخالف لابسط قواعد النضال وليس هنالك ما يدعو لذلك ، وأما أن تزحف على أوكار هذا الجهاز الفاسد والمرتزق ومخازنه وتحصل على حقوقها في الماء والدواء وغيره بقوتها الذاتية بعد عملية تطهير شاملة لسياسة الاذلال والتجهيل والتبديد الممارسة ضد الفلسطينيين .

رسالة خاصة من البحرين

اصدرت السلطات في البحرين مرسوم الانتخابات « للمجلس الوطني » وقد عهد الى وزارة الزراعة الاشراف على الانتخابات بالتعاون مع الامن العام .

ومن المعروف ان حكومة البحرين لا تحتوي على وزارة للداخلية ، حيث يشرف على الشؤون الداخلية مدير المخابرات البريطانية هندرسون وزمرته هينجز وشورت وغازي جرار .

ورغم ان بريطانيا قد منحت « الاستقلال» لحكام البحرين الا ان الاشراف على الامور الداخلية هي من اختصاصات المستشارين الانكليز نتيجة للصراع الحاد الذي يدور بين افراد الاسرة الحاكمة ، وخاصة بين محمد بن سلمان مدير الامن العام السابق وبين خليفة بن سلمان . وبعد تشكيل الحكومة الحالية اصبح هندرسون وجهاز المخابرات مسؤول امام رئيس الوزراء مباشرة .

احتوى المرسوم الذي اصدرته السلطات في البحرين بصدد الانتخابات للمجلس القادم على ذات المواد الرجعية التي احتواها المرسوم الذي صدر للمجلس التأسيسي . فقد نص المرسوم على تحديد سن الانتخاب بعشرين سنة ، وسن الترشيح بثلاثين سنة .

كما حرمت المرأة من حق الانتخاب والترشيح. وعدلت الدوائر الانتخابية لتلبي مخطط السلطة بحيث يكون في المجلس اغلبية موالية لها وحددت السلطة عدد اعضاء المجلس بثلاثين عضوا .

ويأتي هذا المرسوم الذي يزيد رجعية عن مرسوم المجلس التأسيسي في الوقت الذي تعج فيه السجون بالمعتقلين الوطنيين ويطارد الكثير من الوطنيين حيث تتعقبهم اجهزة المخابرات في سائر منطقة الخليج العربي .

كما ان السلطة قد اثبتت انها لا تحترم حتى القوانين التي تصدرها من خلال الملاحقات وعدم السماح للعمال والموظفين والكسبة بتشكيل نقابات او اي تجمع مهني رغم النصوص الصريحة التي ينص عليها الدستور .

ان السلطة في البحرين قد اثبتت ان ما تقوم به من تغييرات شكلية انما تهدف الى الدعاية الخارجية ، حيث انها لم تستطع ان تكسب العطف الجماهيري خلال السنة الماضية ، بل تضاعفت النقمة الشعبية خاصة بعد الاغتيال البشع الذي نفذته بحق المناضل العمالي محمد بونفور .

راجع صفحة (١٣)

انتصر الإضراب العام ومظاهرة الاحزاب رغم محاولات التمييع!

نفذت الطبقة العاملة اللبنانية ، يوم الثلاثاء الماضي ، أكبر اضراب عام لها منذ ربع قرن . شمل الاضراب المدن الرئيسية — بيروت، طرابلس ، صيدا ، صور — وعشرات البلدات والقرى . وشل تماما كل المرافق الحيوية في الوقت الذي يجمع فيه المراقبون على أن نسبة اقفال المصانع والمتاجر والحوانيت وأماكن العمل الاخرى بلغت أكثر من ٩٥ بالمئة .

وانطلقت عشرات المظاهرات والمسيرات العمالية في شتى أنحاء البلاد لتصب في مظاهرة بيروت الكبرى التي انطلقت من ساحة ٢٣ نيسان وسارت باتجاه البرلمان ، وسط تأييد وتصفيق الجماهير على جانبي الطريق ، حيث تفرقت بعد الاستماع الى خطب بعض ممثلي القوى الوطنية والديمقراطية . وكانت المظاهرة ، بلا شك ، أكبر مظاهرة عرفتها البلاد حول القضايا المعيشية والاجتماعية ، اذ زاد عدد المتظاهرين عن ٢٥ ألف متظاهر .

على أن ابرز ما في الاضراب والمظاهرة هو محاولة السلطة وأرباب العمل والتجار وقوى اليمين تمييع الاضراب واحتواء المظاهرة ، والفشل الذي منيت به المحاولة أمام اصرار الجماهير على تعيين الهدف الرئيسي لنقمتهم وغضبتهم : سلطة الاحتكار والنهب والسمسرة !

هكذا حاولوا استيعاب وتمييع النقمة الشعبية

« اليوم اضراب ضد الغلاء ، يشارك فيه العمال والتجار والصناعيون والمزارعون وأصحاب المصارف ، وتدعمه كل الاحزاب بلا استثناء ، ولا ترفضه الحكومة » — هذا العنوان الكبير الذي طالعتنا به صحيفة « العمل » الكتائبية يلخص محاولة تحويل الاضراب الى اجراء يجمع عليه الحكام والمحكومون ، والمحتكرون والمستغلون والكادحون ، ضد شبح وهمي يحاربه الجميع ولا يتجسد بأحد هو ... الغلاء !

أعلنت جمعية التجار مشاركتها في الاضراب ودعت الى اقفال المتاجر . وضربت بذلك عصفورين بحجر واحد . أقفلت متاجرها في وجه غضبة الجماهير على مخزني ومحتكري المواد الغذائية من جهة . وسعت ، من جهة ثانية ، الى افراغ الاضراب من مضمونه ، فاذا بالذين هم أساس المشكلة يحتجون بدورهم على ... الغلاء والاحتكار !!

من جهتها تبنت الدولة الاضراب . وقالت على لسان وزير الاقتصاد ، ان الاضراب حق مشروع للعمال في سبيل التعبير عن موقفهم من استنكار موجة الغلاء ... العالمية !!

وانضمت الى الدولة والتجار قوى اليمين المختلفة .

الوطنيون الاحرار ، على لسان محمود عمار ، يؤيدون الاضراب لكن يعتبرون ان التظاهر لا يكفي ، بل « يجب على الحكومة أن تجد الحلول » . الحزب الديمقراطي الأشتراكي الاسعدي أيد الاضراب والمظاهرة، لا بل دعا اعضاءه الى المساهمة بها .

الخزي والعار لنقابة عملاء أرباب العمل في معامل غندور

كانت « نقابة مستخدمي وعمال مؤسسات غندور » النقابة الوحيدة — من بين مئات النقابات والهيئات المهنية والشعبية في طول البلاد وعرضها — التي خرجت عن الاجماع العمالي الكاسح تأييدا للاضراب العام يوم الثلاثاء الماضي .

فقد اصدر مجلس النقابة بيانا يعلن فيه « الاضراب الرمزي » بالتوقف عن العمل مدة خمس دقائق !! ولماذا ؟ لان المجلس ، الذي يفترض فيه تمثيل مصالح العاملات والعمال ، يرى « ان مصلحة الانتاج تقضي بأن يستمر العمل » ! « مصلحة الانتاج » — هذا هو الاساس . ومصلحة الانتاج هي مصلحة الاخوة غندور في عدم خسارة يوم عمل ، مصلحتهم في مواصلة استغلال العمال ومراكمة الانتاج .

حقا ان مجلس النقابة قد اثبت مدى امانته للهدف الذي تأسست النقابة من اجله في مطلع هذا العام . وهو هدف عزل هذا الفصيل الطليعي من الطبقة العاملة عن الجسم العمالي وتسليط عملاء ارباب العمل عليه بواسطة الارهاب والتهديد والصرف من العمل .

حقا يحق لمجلس النقابة ان يفاخر بأنه يلعب دوره على اتم وجه كشرطة نقابية همها الاول والاخير ضبط عاملات وعمال معامل غندور لما فيه « مصلحة الانتاج » !

ويعلمنا مجلس النقابة هذا انه سيسعى لتطبيق رفع الحد الادنى للاجور الى ٢٢٥ ليرة وزيادة الخمسة بالمئة غلاء معيشة . مع التذكير بأن الحد الادنى لاجور عمال مؤسسات غندور يبلغ ٢٣٩ ليرة و٢٠ قرشا . صحيح ان بعض عمال غندور يتقاضون هذا الحد الادنى المرتفع ، في حين ان قسما كبيرا منهم هو من النساء والاحداث الذين لم يقبضوا حتى الان الحد الادنى القديم (٢٠٥ ليرات) . ولكن من نال هذا المكسب ؟ لقد ناله العاملات والعمال باضرابهم الرائع في تشرين الماضي . نالوه يوم يوسف علي العطار وفاطمة الخواجه . نالوه بعشرات المعتقلين . ودفعوا ثمنه اكثر من ٦٠ عاملة وعامل صرفتهم ادارة غندور من العمل وشردتهم مع عائلاتهم .

هكذا نال عمال معامل غندور الحد الادنى المرتفع . فاين كان الذين يتربعون حاليا في مجلس النقابة الحريص على «مصلحة الانتاج»؟ كانوا يلعبون دورهم بامانة كمخربين للاضراب وكأزلام للادارة ورب العمل . فكوفئوا بتعيينهم «قادة» لما يسمى « نقابة مستخدمي وعمال مؤسسات غندور » .

لقد نجحت نقابة عملاء ارباب العمل في منع عمال معامل غندور من التعبير عن تضامنهم مع باقي قطاعات الطبقة العاملة اللبنانية .. هذه الطبقة العاملة التي اعلنت الاضراب العام في تشرين الماضي ، ووقفت وقفة رجل واحد تضامنا مع نضال عمال وعاملات عمال غندور المضربين . وهي تستحق الثناء من اسيادها لكنها لن تحصد الا الخزي والعار في صفوف العمال .

ويبقى أن عاملات وعمال غندور عبروا عن رأيهم الفعلي في سلطة الاحتكار والغلاء والتجويع بواسطة العشرات منهم الذين شاركوا في تظاهرة الاضراب عشية الثلاثاء مع الالوف الهادرة من زملائهم ورفاقهم من شغيلة وكسبة هذا البلد .

وكان لا بد لنجاح هذه المسرحية منمساهمة القيادة النقابية اليمينية . فلعب كبريال خوري دوره بنجاح يستحق ولا شك ثناء السلطة والتجار . فقد توجه رئيس الاتحاد العمالي العام بنداء الى العمال طالبهم فيه « بوجوب التزام الهدوء والاتجاه الى مكاتبهم وأمكنة عملهم اليوم الثلاثاء مع وقف العمل» لتنفيذ اضراب رمزي وسلمي استنكارا « لموجة الغلاء الفاحش ، وتأييدا لاعمال الحكومة في مكافحة الغلاء » .

لا يكفي أن تكون الدولة « غير رافضة » للاضراب ، كما تريد « العمل » فغبريال خوري يرى في الاضراب تأييدا لها على تدابيرها في مكافحة الغلاء .

وتكتمل فصول المسرحية ببدء المفاوضات بين قيادة الاتحاد العمالي والتجار للتنسيق بصدد الغلاء . وأخيرا ، يظهر غبريال خوري مع وزير الاقتصاد على شاشة التلفزيون في دورين متكاملين : رئيس الاتحاد العمالي يلعب دور المدافع الذي لا يلين عن مصالح العمال والكسبة . والوزير يلعب دور الحاكم المقتنع بضرورة ضرب جشع الاحتكاريين والتجاوب مع مطالب العمال ! وهو الوزير نفسه الذي كان بالامس فقط يدعو المواطنين الى مساعدته على كشف مخزني المواد الغذائية والمحتكرين .

وأخيرا ، ليس اخرا ، جاءت الصحافة البرجوازية « الذكية » لتضفي اللمسات الاخيرة على المسرحية ، وطوال أكثر من اسبوع ، بذلت جهود لا تحد للفصل بين الاضراب العام والمظاهرة . هناك اجماع على الاضراب العام . أما المظاهرة ، فهي استغلال سياسي للاضراب العام من قبل « اليسار » . وامعانا في سياسة التوكيد على « انشقاق » الحركة الجماهيرية ، أوليت أهمية مبالغة لاذاعة تحركات « اتحاد قوى الشعب العامل » وابرازها على الصفحات الاولى ، بقصد واضح هو ابراز القوى القابلة للاستيعاب ، وطمس الجماهير الملتفة حول « لقاء الاحزاب » !!

... وهكذا فشلوا

غير أن كافة هذه المحاولات ما لبثت أن باءت بالفشل .

لم يلتزم العمال الهدوء ولا هم مكثوا في أماكن العمل . بل ضربوا عرض الحائط توجيهات القيادة اليمينية الناطقة بلسان السلطة والبرجوازية في صفوف الطبقة العاملة . فقد فرض العمال تنفيذ الاضراب على أرباب العمل .

منذ صبيحة الثلاثاء ، أخذت الحلقات العمالية تنعقد في ساحل المتن الشمالي بشكل خاص . وقد لبى العمال دعوة « اللجان العمالية » (راجع نداءها في مكان اخر) لفرض تنفيذ الاضراب وأقفال المعامل والمحترفات . انطلقت مسيرة عمالية من النبعة نحو سد البوشرية حيث اجبرت معمل العسيلي للنسيج (أكثر من ألف عامل) على قفل ابوابه واخراج العمال . وانضم مئات من عمال العسيلي الى المسيرة التي طافت المنطقة نحو الدورة وأقفلت الدباغات على النهر ، ومعامل باتا وسليب كونفورت والعشرات غيرها من المعامل والمحترفات . وضمت المسيرة ما يزيد عن ألف متظاهر قبل أن تتفرق حوالي الساعة العاشرة صباحا .

الشيء نفسه تكرر في الدكوانة — تل الزعتر — المكلس ، حيث سار مناضلو « اللجان العمالية » في طليعة مسيرة عمالية طافت المنطقة بأسرها أقفلت المعامل والمشاغل وانضمت اليها أعداد متزايدة من العمال خلال طوافها منطقة المكلس الصناعية.

وكانت كافة هذه المسيرات تردد بصوت واحد ادانتها للسلطة الممثلة للمحتكرين وكبار المستوردين ، معددة المطالب الجماهيرية للحد من الغلاء وعلى رأسها السلم المتحرك للاجور وحصر استيراد وتوزيع المواد الغذائية الضرورية بالدولة ، وخفض الايجارات وغيرها .

لقد فرضت القاعدة العمالية ، بضغوطها، تعيين موعد للاضراب العام كما حالت دون الغائه بعد اقدام الدولة على اجراءاتها الهزلية برفع الحد الادنى ومنح زودة الخمسة بالمئة ، واذا بها ، صبيحة الثلاثاء الماضي، تفرض بنفسها تنفيذ الاضراب على أرباب العمل . وليس أدل على كون القاعدة العمالية سبقت بأشواط من يدعون تمثيلها من نقابيين يمينيين ، من وصول توفيق أبو خليل الى معمل العسيلي بعد أن كان العمال قد غادروه وأقفلوا أبوابه ، وساروا نحو المعامل الاخرى لاخراج عمالها واقفالها . وقد عبر العمال عن رأيهم الفعلي في القيادات النقابية اليمينية بالصفير والاستهزاء عندما وقف ، متأخرا ، يخطب بهم . ولسان حالهم يقول « كالعادة ، تأتونا متأخرين !! » .

هكذا ضرب العمال عرض الحائط بتوجيهات ونداءات القيادة اليمينية للاتحاد العمالي العام ، ونفذوا الاضراب العام كما يفهمونه هم : تعبيرا عن نقمتهم ضد سلطة البرجوازية ، وسلاحا لفرض تنفيذ مطاليبهم !

ومثلما فشلت محاولة تمييع الاضراب العام ، فشلت محاولة طمس مظاهرة الاحزاب . فلم يشذ صوت واحد ، من بين ٢٥ ألف متظاهر ، عن ادانة الغلاء مجسدا بالنظام والبرجوازية والسلطة السياسية القائمة !!

نحو الاضراب العام المفتوح

قلنا في العدد الماضي أن الاضراب العام ليوم واحد يفتتح المعركة ضد تدهور مستوى معيشة الشعب ولا يختتمها . وقد كان الاضراب ومظاهرة الاحزاب بالفعل افتتاحا لمعركة ، لا خاتمة لها كما أرادت السلطة والبرجوازية وعملائهما في صفوف الحركة النقابية . أما الرد البليغ على المترددين والمنتظرين ريثما تستكمل السلطة اجراءاتها في « مكافحة الغلاء » ، فقد جاء من الحكومة نفسها التي قررت تمديد قانون الايجارات حتى نهاية عام ١٩٧٣ . مدافعة بذلك عن مصالح كبار الملاك العقاريين ، معلنة بوقاحة لا متناهية استهتارها بمطلب تخفيض الايجارات وسن قانون ايجارات جديد .

ولقد اثبتت تطورات الاسبوع الاخير الحقائق التالية :

□ ان سعي الدولة وأرباب العمل والتجار لاستيعاب وتمييع الاضراب العام والمظاهرة هو التعبير الدقيق عن رفضهم اتخاذ الاجراءات الجادة الكفيلة بوضع حد لتدهور مستوى معيشة الجماهير . فالغاء اجازات الاستيراد المسبقة لا يمس الاحتكار بقليل أو كثير . وكافة مشاريع تحديد الاسعار تبخرت فجاة . وزودة الخمسة بالمئة ورفع الحد الادنى للاجرر قد ابتلعهما الغلاء سلفا. هذا كله بالاضافة الى الامعان في تحدي ارادة الجماهير في تمديد قانون الايجارات .

□ ان الدور التضليلي الذي تلعبه القيادات النقابية اليمينية وتوظيف مواقعها النقابية من أجل ضبط الطبقة العاملة تحت سيطرة أرباب العمل والسلطة وتجيير التحركات الشعبية لصالح السلطة — كل هذه الاوجه لدور اليمين النقابي ظهرت وانكشفت بوضوح أكبر لدى أوسع جماهير الشغيلة خلال الاسابيع الماضية . وهي تؤكد مرة تلو المرة أهمية بناء المعارضة العمالية القاعدية العاملة من أجل تغيير تركيبة الحركة النقابية الحالية نحو حركة نقابية جماهيرية موحدة بقيادة تقدمية ركيزتاها عمال الصناعة والارض .

□ ان اقدام كافة قوى السلطة والبرجوازية واليمين على تأييد الاضراب العام يعبر تعبيرا عميقا عن افلاس قيادات الاقطاع السياسي والبرجوازية المتزايد أمام النقمة الجماهيرية ، وعجزها المطرد عن حل أبسط قضايا الشعب . واذا كانت تسعى من وراء تأييدها للاضراب وتأييد بعضها للتظاهرة (الاحرار ، حزب الاسعد) الى الابقاء على تماسك جمهورها الانتخابي ، فانها باتت تدرك جيدا أن الارض تميد تحت أرجلها ، وان فئات متزايدة من الجماهير باتت ترى في اليسار المنظم المعبر الفعلي عن مطامحها ومطالبها والمدافع الامين عنها .

لقد كان الاضراب العمالي العام ومظاهرة الاحزاب النذير بتحركات قادمة . وقد تبين من خلاله مدى اتساع النقمة الجماهيرية وعمق الاستعدادات النضالية في أوساط جماهيرنا . فليكن ، أذن ، المقدمة للتحضير الجاد للاضراب العام المفتوح يوم ٢٨ أيلول المقبل (تنفيذا لتوصية مجلس مندوبي الاتحاد العمالي العام) . ولتتضافر كافة جهود القوى الوطنية والتقدمية لتوسيع الحملة وتكثيفها وتصعيدها بكافة الإشكال والوسائل .



الغلاء في الأرقام وفي كلام الناس

قام مندوبو « الحرية » بجولة سريعة خلال هذا الاسبوع للسؤال عن اسعار بعض المواد الغذائية الرئيسية في احياء الضواحي الشعبية (النبعة . الشياح . برج حمود . النهر) . ننشر فيما يلي لائحة مقارنة تبين تحولات الاسعار بين الفلاح والمنتج وتاجر سوق الخضار والبائع بالمفرق في دكاكين الاحياء :

	اسعار مبيع الفلاح (بالقروش اللبنانية) للكيلو	اسعار المبيع في سوق الخضار	اسعار المبيع في الضواحي
اللوبياء	٦٥	١٠٠	١٣٥ — ١٥٠
الخيار	٤٠	—	٥٠ — ٧٥
الكوسا	٢٥	٣٥	٦٥
اللوبياء الحمراء	٨٥	١٠٠	١٥٠
البطاطا	١٨—٢٠	٣٨	٤٥ — ٦٠
البصل	١٨—٢٠	٢٥	٣٥ — ٤٠
الثوم	١٠٠	٢٠٠	٢٦٥

قال فرحات ابو يوسف (بائع خضار على العربة في الشياح) :

ان ارتفاع الاسعار يجعل الزبائن يمتنعون عن الشراء ، فتزيد كمية التلف في الخضار التي نشتريها . والشعب مش قادر ياكل . ايجارات . مواصلات . وكهرباء ومي وكل شي غالي . التجار بدهم ياكلوا الشعب . والشعب لازم يحدد موقفه . كل اللي قالوه عن ان الحكومة سترخص حكي بحكي . ما بتنحل مشكلة الاسعار الا بثورة على المحتكرين اللي بيمصوا دم الشعب !!..

وقال ابراهيم عميرات (عامل من الشياح ايضا) :

« الحكومة ما بتقدر تحل المشكلة . لان الحاكمين هم التجار . وكيف بدهم يصدروا قوانين ضد حالهم ؟!! » .

سميرة (ربة بيت في برج حمود) :

« الحالة ما عادت تنطاق ، معاش زوجي ٢٣٥ ليرة بالشهر . بعدما ارتفعت الاسعار ما عدنا ناكل اللحم الا مرة واحدة بالشهر . حتى الخضار نقتصر في استعمالها على الرخيص منها . اما الغالي ، مثل اللوبياء الفاصوليا ، فلا ناكلها » .

□ هل شاركت في مظاهرة الغلاء ؟

— لا ما شاركت . لان الوقت متأخر . لازم الاحزاب تقوم بحملات اعلامية لان اكثر النسوان ما عرفوا بالمظاهرة . ولازم المظاهرة تبدأ من كل المناطق وتلتقي في مكان تجمع واحد في وسط المدينة . ولازم يكون توقيتها مبكر لتقدر النسوان تشارك فيها .

وداد (كورنيش النهر ، ربة بيت) :

« الحالة سيئة . خاصة على الفقراء . زوجي وكل اولادي بيشتغلوا . لكن نتعرض للافلاس في نص الشهر . ايجار البيت (غرفتان) ١٥٠ ليرة بالشهر عدا الرسوم والضرائب لا نشتري الارز . السكر ؟ فقط عند الضرورة . اللحمة ؟ ناكلها عندما يمرض احدنا فقط الحالة عموما سيئة » .

□ ومـاذا عن التظاهرة ؟

— لو كان في حركة نسائية في الحي كنا ركعنا التجار وقطعنا الطريق .

«اللجان العمالية» تدعو الشغيلة لتنفيذ الاضراب العام وانجاح مظاهرة الاحزاب

تحت شعار « لننفذ الاضراب العام . لنشارك في التظاهرة الجماهيرية الكبرى » ، اصدرت « اللجان العمالية » عددا خاصا من نشرتها الجماهيرية «نضال العمال» فيما يلي نصه :

※ نداء من اللجان العمالية ...
※ الى كل الذين يسحقهم الاستغلال
※ الى كل الذين يكويهم غلاء المعيشة بناره
※ الى كل الكادحين من ابناء شعبنا:
— انجاح الاضراب العام مهمة كل العمال الشرفاء ..

※ ايها الاخوة العمال
※ لقد طفح الكيل .
※ وقاحة المحتكرين وحماتهم بلغت الذروة.
※ محاولات الدولة في تستير تواطئها لن تخدع احدا .

※ حلف المحتكرين والدولة يحاول بشكل سافر ان يسترد من الجماهير الشعبية ما خسره في مغامرته الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية .

※ يقولون ان سبب الغلاء هو ارتفاع الاسعار في العالم ، نريد ان نسألهم عن اي عالم يتكلمون ؟ عن السوق الرأسمالية العالمية بالطبع . ولكن هل من البديهي ان نكون ملتحقين بالسوق الرأسمالية العالمية ؟ هل كتب علينا نحن في لبنان ان نعاني كل نتائج الازمات الرأسمالية في الغرب ؟

※ حتى اذا سلمنا ان سبب ارتفاع الاسعار هو ارتفاعها في الخارج ، فليدلونا على بلد ارتفع فيه سعر الارز ثلاثة اضعاف ، نتحداهم ! ان ينشروا مقارنة بين ارتفاع الاسعار في الخارج وارتفاعها في لبنان ، ليتضح مدى التزوير والكذب الذي تلجأ اليه ابواق الدعاية الرسمية في تبريرها للغلاء .

※ ويقولون ان جشع المحتكرين هو السبب، ثم يدعون هؤلاء الاحتكاريين انفسهم الى اجتماعات اللجان المكلفة بدرس وسائل محاربة الغلاء .

※ يقولون ان المراقبين الرسميين ساروا لمحاربة الغش ، والغش امامنا ولا رادع يردعه .

※ ونحن ماذا نقول ؟

نقول ان الدولة دخلت في ايار الماضي في مغامرة عسكرية ضد وجود المقاومة في لبنان ففشلت . ولم تمر هذه المغامرة دون تكاليف ابت الرأسمالية ان تتحملها لانها اعتادت ان تحمل النتائج الى الجماهير الشعبية .

ان رفع الاسعار ما هو الا تعبير عن رغبة الاحتكاريين في تحميل الجماهير كلفة مغامرة ايار واقفال الحدود السورية .

※ اجراءات الدولة لن تخدعنا ، فهي تهدف لامتصاص النقمة الشعبية ، وزودة الـ ٥ بالمئة تجاوزها الزمن وارتفاع الاسعار الجنوني .

※ لم يعد بامكاننا السكوت ، فالتذمر الشعبي يكتسح كل الحدود ، المظاهرات انطلقت هنا وهناك ، الشتائم تنهال على الرأسماليين والدولة من كل حدب وصوب .

※ العمال فرضوا على الاتحاد العمالي العام اعلان الاضراب وبذلك اصبحت الطبقة العاملة في هذه المعركة محور استقطاب التذمرات الشعبية .

※ واجبنا نحن العمال ان لا ننتظر بادرات الاتحاد في تنفيذ الاضراب لاننا خبرناه جيدا في هذا المجال .

※ فليبادر كل العمال الشرفاء ، حيثما وجدوا ، وفي اي مصنع عملوا الى تنفيذ الاضراب العام بحيث يشمل كافة القطاعات ويشل البلاد من اقصاها الى اقصاها .

※ ليكن يوم ٢٨ اب يوم الوحدة العمالية في وجه الاستغلال والاحتكار .

※ ليكن يوم ٢٨ اب يوم مشاركة جماهير الطبقة العاملة وسائر الكادحين في المسيرة الكبرى التي دعت اليها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الساعة السادسة من مساء يوم الاضراب العام « ساحة ٢٣ نيسان — الحرج » .

※ لتكن شعاراتنا النضال في سبيل :

١ — تخفيض الاسعار فورا واعادتها الى ما كانت عليه في مطلع العام

٢ — احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية الضرورية

٣ — اعتماد السلم المتحرك للاجور بالقياس الى ارتفاع الاسعار .

٤ — تسخير الانتاج الزراعي لسد حاجات السوق الداخلية وخفض اكلافه .

٥ — خفض سعر الدواء فورا وحصر استيراده بصندوق الضمان.

٦ — خفض الايجارات فورا بنسبة ٢٥ بالمئة .

٧ — تحقيق الزامية ومجانية التعليم .

٨ — الغاء الصرف الكيفي .

٩ — شمول العمال الزراعيين بتقديمات الضمان الاجتماعي .

اللجان العمالية

في ٢٧ — ٨ — ٧٣

اقتصدوا في الكهرباء لأن فساد دولتكم يهدر الطاقة الكهربائية !

« اقتصد في الكهرباء لان الفساد والانتفاع في ادارة دولتك يهدر الطاقة الكهربائية » . هذا هو الشعار الفعلي لازمة الكهرباء . وفي الوقت الذي تصر فيه اجهزة الاعلام الرسمية على تحميل الطبيعة وتبذير ربات البيوت المسؤولية عن الازمة ، يتبين من تقارير اجهزة الدولة الاخرى ضخامة حجم فضائح النهب والسرقة والاهمال الكامنة وراء انقطاع التيار وما استدعاه من بدء تقنينه .

في اساس الازمة : العطل في معملي الجيه والذوق

جاءت وقائع الاسبوع الماضي تؤكد بالارقام ما قيل عن ان أسباب الازمة الفعلية ليست الشح في المياه ، وانما عطل مجموعات توليد الكهرباء في معملي الذوق والجيه . فقد تبين ان عطل مجموعات الذوق وقع قبل سنتين ، لكن الادارة الحريصة على ان يقتصد المواطنون في الكهرباء لم ترسل المجموعة للتصليح الى بريطانيا الا منذ سنة فقط . كذلك اتضح ان معمل الجيه اعطى نصف طاقته (٣٧٧ مليون كيلوات — ساعة بدلا من ٧٣٠ مليون) بسبب تكرار الاعطال التي أدت الى توقفه مرات عديدة كان آخرها في تموز الماضي .

ووراء هذه الاعطال المتكررة ، تطل فضيحة معمل الجيه التي هدرت عشرات الملايين من أموال المواطنين لتصب في جيوب الشركات الاجنبية وبعض كبار المتنفذين . ويتبين من تقرير اعدته اللجنة الفنية القضائية منذ سنتين الوقائع التالية :

□ تعترف اللجنة أولا بأول انها لم تتسلم كامل المستندات ، خاصة تلك الموجودة عند مسؤولين كبار من العهد الماضي ، كما انها لم تستطع التحقيق في كل ملابسات فضيحة الجيه بسبب محدودية صلاحياتها .

□ يقول تقرير اللجنة أن دفتر الشروط لشراء تجهيزات معمل الجيه وضعته اجهزة قليلة الخبرة والكفاءة ، فجاء ناقصا رغم ان اعداده استغرق أكثر من أربع سنوات .

□ اعطي الامتياز سلفا لشركة « طوشيبا » اليابانية ، دون دراسة وافية للعروض التي تقدمت بها شركات مختلفة بلغ عددها ٢٤ شركة.

□ بعد التعاقد مع شركة « طوشيبا » ، قدمت هذه معدات واجهزة تختلف عن تلك التي احتواها العرض الذي تقدمت به اصلا . ومن بين هذه المعدات مولدات كهربائية اميركية (من صنع « جنرال موتورز ») يعود تاريخ انتاجها الى عام ١٩٤٧ . وبالاضافة لذلك ، كانت هناك نواقص فنية عديدة لاحظها الخبراء واشاروا اليها في تقاريرهم . الا أن أحدا لم يعمل على التنبه اليها ، فكانت النتيجة ان معمل الجيه تم تجهيزه بمعدات لا تتوافق كليا مع متطلبات الشبكة الكهربائية اللبنانية . وهكذا فان مجموعتين من مجموعات المعمل غير مؤهلتين لتحمل نتائج اضطرابات الاحوال الجوية في لبنان فضلا عن ان عمرها الانتاجي قصير .

□ في علاقتها مع الشركة اليابانية ، اخذت مصلحة كهرباء لبنان تنتقل من مركز ضعف الى مركز ضعف أكبر ، بالنسبة الى الجانب التعاقدي مع الشركة ، وذلك لاسباب يعتبرها التقرير غير واضحة ولا مبررة . لا بل ان سلوك مصلحة كهرباء لبنان منح الشركة كل الامكانات لكي تتهرب من دفع غرامات على عدم تقيدها الدقيق بتنفيذ العقد بلغت ١٠ ملايين ليرة للمرحلة الاولى و ٤ ملايين للمرحلة الثانية وكما حصل بالنسبة لفضيحة « كروتال » حصل لفضيحة معمل الجيه. لم يكن هناك صفقة سرقة وانتفاع كبيرة وحسب وراء التعاقد مع الشركة اليابانية ، لا بل آن المسؤولين قدموا لها كافة التسهيلات لكي تخرق العقد دون ان تتحمل الاعباء المالية المترتبة على ذلك .

هذه هي النقاط الرئيسية التي تفضح الاستهتار باموال الشعب وانتفاع كبار المسؤولين على حسابه وتحميله نتائج سرقاتهم ونهبهم على شكل أزمات انقطاع التيار تعيد البلاد الى عصر « السراج والفتيلة » في « بلد الاشعاع والنور » . والسبب واضح : تعاون الاحتكارات الاجنبية على نهب الخزينة اللبنانية بالتعاون مع كبار المتنفذين والمسؤولين .

الحلول « السرية »

منذ بروز أزمة الكهرباء وهي محاطة بظلام من « الاسرار » . بديع لحود أطال في مؤتمره الصحفي في البحث عن « سر » انقطاع التيار الكهربائي . وبعد انفضاح « السر » ، طلعت علينا الصحف بان الحكومة اتخذت مقررات « سرية » لحل الازمة . اسرار بأسرار تنشر الظلمة في البلد . واسرار بأسرار لم تعد سرا على أحد . ما هي هذه الحلول «السرية»؟ العمل على شراء مولدات حراريه تعمل بواسطة الغاز من شركة اميركية ، يحتاج شراؤها وتركيبها الى ١٤ شهرا (اي نكون قد قضينا خريفا مظلماً ونحن نجتهد بالاقتصاد في الكهرباء تبعا لارشادات وزارة الاعلام !!) .

والاهم في شأن المولدات العاملة على الغاز انها ستخدم لمدة ثلاث سنوات فقط . ذلك ان ذلك هي المدة لتنفيذ المرحلة الثانية من معمل الجيه وتجهيزها بأربع مجموعات (طاقة كل منها ٣٠ ألف كيلواط — ساعة) . ثم ان المولدات العاملة على الغاز تزيد كلفة انتاج الكيلواط — ساعة من ٣ قروش الى ٦ر٥ قروش .

وهكذا . فبفضل هذه الاجراء العبقري لن تحل ازمة انقطاع التيار الكهربائي خلال الخريف القادم . ولا حتى خلال العام القادم نفسه ! بالاضافة الى انه سوف يؤدي الى رفع اسعار استهلاك الطاقة بمعدل الضعفين !

في الوقت نفسه ، اقترح الخبراء وسائل عدة لسد النقص في الطاقة خلال الاشهر القادمة . فانه من الممكن استيراد مولدات كهربائية جاهزة وشحنها بالطائرة . كما ان ثمة شركات عالمية مستعدة لتأجير المولدات الحرارية لحالات استثنائية كالحالة التي نحن فيها الان ، ومن هذه المولدات ما هو محمول على بواخر يمكن ان ترسو في المياه اللبنانية وتمد شبكة التوزيع مباشرة بالطاقة الكهربائية.

لكن السلطة بعيدة كل البعد عن كل هذه الحلول . فالمهم ، أولا بأول ، الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي دفعت عليها ملايين الليرات من العمولات، ونهب المتنفذون من خلالها عشرات الملايين . ويبقى على المواطنين ان يقتصدوا في الكهرباء ، لان منطق النهب والسرقة يقضي بان تصبح الطبيعة وربات المنازل هم المسؤولين عن هدر الطاقة الكهربائية !!

الدولة تماطل في نقل سوق الخضار والتجار ينهبون الفلاحين والعمال

سوق الخضار الذي يجثم على قلب العاصمة ، وسط أكوام النفايات ، والازدحام الذي يتعذر معه الانتقال العادي فكيف بالشاحنات المحملة بالخضار أو الذين يكدحون يقضون نهارهم يتنقلون ببطء تحت الاثقال حتى وكأنهم في ظل نظامنا البرجوازي « حيوانات » في عهد ما قبل اختراع العجلة !!

سوق الخضار او المشكلة القديمة والجديدة الدائمة في ذات الوقت يعكس ازمة القطاع الزراعي في المجتمع اللبناني ، ويوضح بطريقة لا تحتمل اللبس والتاويل كيفية معالجة الحكومة والمسؤولين للازمات اذا كانت بمعزل او بعيدة بعض الشيء عن القطاع السياحي والمصرفي . واليوم وكل يوم تتكرر الحفلات الترحيبية ببعض المهاجرين الذين يكلفون الشعب الفقير ملايين الليرات لا يحصل القطاع السياحي حتى ٤/١ ما تنفقه الخزينة عليها . ولكن من الافضل العودة الى موضوع سوق الخضار .

وعود ... ومشاريع في الادراج

اذا كانت ازمة التفريغ في سوق الخضار والاوساخ التي تتراكم فيه كافية لنقله من الزاوية التي ينحشر بها وبالتالي تفرض ضرورة بناء سوق جديدة وعصرية ، فان الدولة كعادتها دائما لا تنفذ مشاريع التجار الا تحت الالحاح بينما لا تحاول تنفيذ مطالب الفئات الشعبية الا تحت الضغط .

وفعلا بدأ الحاح تجار سوق الخضار مطالبا بضرورة نقل السوق من مكانه الى موضع اخر وقد قاد هذه المطالب كل من نقابة تجار الخضار بالجملة ونقابة بيع الخضار بالمفرق ، وطيلة السنوات بين ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ظلت الوعود مجرد وعود ، وفي عام ١٩٦٨ مكنت الحكومة شركة «سيكوريس» الفرنسية من وضع دراسة عن السوق تبين فيها ان السوق بوضعه الحالي يشكل مخزنا احتياطيا لتصدير الامراض والحشرات كالجرذان والفئران وغيرها كذلك تبين ان السوق بالوضع الارتجالي الذي بني على اساسه ترك بصماته على طريقة التعامل السائدة فيه وهذا الامر جعل الفلاح مجرد مصدر للخضار لا يعرف عن بضاعته سوى أنها تباع وبسعر متدن دائما . وتشير الدراسة الى ايجاد قطعة ارض مناسبة على مقربة من العاصمة تقوم عليها تجهيزات جديدة وشوارع فسيحة ورفع مستوى الاكراد عن طريق توظيفهم كعمال دائمين وبجنبهم هذا أيضا مغبة حمل الصناديق لمسافات طويلة وخاصة في الوقت بين السادسة والتاسعة مساء وبين الثانية والخامسة صباحا حين يتحول السوق الى مسطات للبيع مما يتعذر على الشاحنات الوصول الى المحلات .

ولكن اذا كان هذا ما اشارت به دراسة الشركة فماذا بعد الدراسة ؟

تقول مصادر الحكومة انها قامت باستملاك قطعة ارض في مكان «محطة سكة حديد بيروت» . الا ان التجار لم يقبلوا بها نظرا لبعدها عن قلب العاصمة اولا وطمعهم ثانيا في الحصول على تعويضات من جمعية المقاصد التي ترفض دفع بدلات الاخلاء . هذا على الاقل ما تقوله الحكومة اما التجار فانهم يعتبرون ان كلام المسؤولين هذا من قبيل رفع العتب ليس الا فالحكومة لم تشتر ارضا ولم تلق رفضا من التجار فكيف يكون بيع جلد الدب قبل اصطياده ؟!

ثم تاتي مشكلة المكان فالتجار يرون ان انسب مكان لسوق جديدة هو سباق الخيل الذي يتمتع بموقع وسطي جغرافي ويرون انه لا بد من نقل السباق الى الريف ليتمكنوا من بناء سوق عصري يلبي حاجات العاصمة المتزايدة باستمرار ويؤمن الاسراع في الاتصال بين العاصمة واسواق الانتاج في المحافظات بالاضافة الى امكانية الاتصال بالشركات والمصانع الزراعية ومعامل الكونسروة .

وسط هذا الدفاع والهجوم بين الطرفين تضيع ان لم تكن الحقيقة كلها فعلى الاقل جزءا منها ويتشابك الامر بين بلدية بيروت (الممتازة !) ووزارة الزراعة من جهة وبين نقابتي تجار الخضار والفلاحين من جهة ثانية الذين يلتقون انيا ولبرهة فقط حول ضرورة نقل السوق .

سمسرة وسرقة

اذا كانت الدولة تتجاهل بعض مطالب التجار فانها في المقابل تترك لهؤلاء الحبل على القارب في علاقاتهم بالفلاحين والمزارعين التي تجبر الفلاحين على الانصياع لها تحت وطأة الحاجة والعوز . أما كيف تتم عملية البيع في السوق فهذه هذه المهزلة :

يقوم الفلاح بجني محصوله من الخضار او الفواكه وتعبئته ضمن صناديق خشبية او اكياس بعد توضيبه ويحمله في الشاحنات التي تنال اجرا متفاوتا بين ٢٥ ٥٠ قرشا على القطعة . وحين وصول الخضار الى التاجر يتولى هذا بواسطة عماله من الاكراد انزال البضاعة من سيارة الشحن ويحسب اجرا هو ١٠ قروش لفاكل كيس اوصندوق . وحين تبدأ عمليات البيع والتي غالبا ما تبدأ بعد الواحدة صباحا واكثر الاحيان يكون الفلاح غائبا عن السوق وان كان حاضرا فانه لا تصل الساعة الى هذا الوقت حتى يكون قد استسلم للنوم على بعض الصناديق الخشبية الفارغة الملقاة وسط المحل .

عند ذلك تبدأ عمليات النهب في الوزن وفي الاسعار أيضا ، فالسرقة في الاوزان تتم على الخضار الموزونة مثلا كالفاصوليا واللوبياء الخضراء وغيرها فالكيس الذي وزنه ٣٠ كلغ يسجل في الفاتورة بـ ٢٠ كلغ وطبعا يلتهم التاجر الفرق والذي يعني ثلث القيمة . بالاضافة الى سمسرة فهو يتقاضى عن كل ١٠٠ ليرة مبلغ ٧ ليرات . وكان هذا لا يكفي لكي يسد نهم وجشع التجار فالتاجر تربطه صلات معرفة عائلية اومصلحة بعدد من تجار المفرق ، وامام وجود عدد كبير من المحال يرى انه لا بد ان يكون هناك جاذب لحفظ ارتباط هؤلاء به ويكون ذلك بان يقول تاجر الجملة لهؤلاء : « أبيع حسب الإسعار في السوق » . وحجته في ذلك أن الاسعار لا تتضح الا في الصباح . وفي اليوم التالي يقوم تاجر الجملة بتسجيل الاسعار التي يريدها على الفاتورة التي يرسلها للفلاح بعد ان يبتلع القسم الاكبر منها .

اذا كان هذا الوضع بحد ذاته كافيا لمطالبة الفلاحين المتكررة ببيع عادل وحتى ادراك ضرورة تقليل عدد الوسطاء فان ما يجري من أعمال سرقة مستمرة لتعب الفلاح وعرقه تجعل وضعه الاقتصادي لا يطاق .

فمثلا يتفق التاجر مع صاحب المشروع (في علاقة المحاصصة) على انزال بضائع الفلاحين في محله ، طبعا لقاء تسهيل عملية تزوير الفواتير . وتتم هذه بتسليم التاجر لصاحب المشروع دفاتر فواتير بيضاء موقعة منه ويوم السبت — وهو يوم المحاسبة بين الفلاح وصاحب المشروع — يقوم الثاني بكتابة الاسعار بما يحفظ له حصة الاسد . وهكذا تتم عملية اكل الجبنة بين تاجر الجملة وصاحب المشروع . ويلاحظ الفلاحون ذلك بل ان الامر يظهر واضحا حين تبدو مظاهر الثراء على «شريكهم» بينما هم لا يحصلون حتى على اتعابهم . وقد ادى ذلك الى اصطدامات شتى بين الفلاحين واصحاب المشاريع .

ثمة أمر يجب ملاحظته عن علاقة الفلاحين بتجار الجملة وهي ان اكثر الفلاحين — تحت تأثير الوضع الاقتصادي المتدهور والبطالة المقنعة (الفصلية) في الشتاء — يلجأون عادة الى التوجه نحو تجار الجملة في سوق الخضار لاستدانة نقود تحت وطأة الامراض او لشراء القمح وبعض الضروريات . وهنا يجد التاجر انه قد احكم وضع الحبل في عنق الفلاح بشكل يصعب معه الافلات .

ومع انه يتظاهر بأنه يسلف الفلاحين دون فائدة ، الا أن شرطه الوحيد يتلخص ببيع بضاعته في محله فقط ، طبعا هذا تحت ضغط التهديد بعدم التسليف . وعندئذ مهما تكن السرقة واضحة وصريحة فليس باستطاعة الفلاح التخلص من هذا الوضع ، وعند عودة الشتاء يعود الفلاح للجوء الى تاجر الجملة ، وهكذا يظل الدوران متواصلا ضمن هذه الحلقة الجهنمية !

أستغلال العمال الاكراد

اذا كان هذا وضع العلاقة بين الفلاح وتاجر الجملة فماذا عن وضع الاكراد كجماعة تعاني من ابشع انواع الاستغلال ؟.

رغم أن الفلاح يتعرض لاستغلال ونهب منتظمين من جانب تاجر الجملة فانه يظل بمناى عن الوضع الذي يعاني منه (العتالة) في السوق ، اذ ان ٩٥ بالمئة من هؤلاء ، ان لم نقل كلهم ، لا يتمتعون بجنسية لبنانية . هذا الوضع يخلق لهم صعوبات في تدبير عمل خارج السوق . وقد استفاد تجار الجملة من هذا الوضع خاصة وان اكثرهم من العائلات البيروتية المعروفة ، التي تتمتع بمكانة ما في الانتخابات النيابية والبلدية . ولقاء التغطية و «التدبير» امر هؤلاء الكادحين في حال القبض عليهم ، تتم عملية أستعبادهم . فغالبا ما يضطر هؤلاء للعمل ليلا عند صاحب المحل وفي النهار في نقل الاكياس والصناديق . وبرغم أن صاحب المحل يتقاضى من زبائنه ١٠ قروش على تفريغ كل صندوق فان الاكراد يعملون مشاهرة بما لا يتجاوز الـ ١٥٠ ليرة بحال من الاحوال . وهذا يعني ان تاجر الجملة يحقق ارباحا كبيرة من تعبهم خاصة وان معدل البضاعة المفرغة في أقل المحلات اقبالا تتجاوز الالف صندوق . ظروف الوضع الاجتماعي للاكراد الذي جعلهم يعملون في اقسى شروط يمكن ان يتصورها انسان . فهم معرضون لشتى الاصابات والامراض دون ادنى ضمانات او تعهد بالضمان في حال الاصابة . ثم يأتي ما يمكن تسميته بدور « دركي » المفروض عليهم ان يلعبوه تجاه الفلاحين الذين يحاولون التعرض لصاحب المحل في حال تلاني الاسعار وانكشاف عملية السرقة . وهكذا نجد ان تجار الجملة يلعبون على طرفي حبل واحد في ضرب فئتين تفرض عليهم مصالحهم اللقاء في وجه سماسرة العرق والدم .

كلمة أخيرة تبقى سواء نقل السوق أم لم ينقل ، وسواء قال التجار ان الدولة تكذب فلا تريد نقل السوق أو لا تفكر بهذا الامر حتى مجرد تفكير ، تبقى حقيقة لا بد منها وهي أن نقل السوق ضروري . أن سوق الخضار الذي يقوم على عرق الفلاح وجهد العامل يبقى دون فائدة اذا ما ظلت الحال هي هي وظلت العلاقة القائمة تجعل من تاجر الجملة سلطان زمانه متوجا على اريكة تحديد الاسعار التي تلائمه والتلاعب بالقبان . لن يكون هناك أدنى فائدة الا اذا كان الامر مجرد سوق جديد ، يظل الوحيد الذي يدفع ثمن جشع التجار هو الفلاح والعامل والمستهلكين عموما .



المسألة الوطنية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير -٢-

طريقان للنضال من أجل التحرير الكامل

هذه هي الحلقة الثانية من المناقشة الواسعة التي فتحتها « الحرية » في العدد الماضي .. مناقشة مختلف ردود الفعل على مقالات « الحرية » حول الخط النضالي لحركة المقاومة الفلسطينية وقد ظهرت ردود الفعل هذه بحملة شاركت فيها منابر متعددة مثل « الهدف » و « الى الامام » و « الراية » وبعض العناصر في « فلسطين الثورة » ، ونشرة وكالة « وفا » . وكانت الحلقة الاولى قد حددت جوهر الخلاف وناقشت ردود الفعل من زاوية « كيف ولماذا نرفض مشروعي بورقيبة والزيات » وهذه هي الحلقة الثانية :

يعتقد البعض أن مقالات « الحرية » موضع النقاش قد أخطأت في طرحها للمهمات المرحلية للنضال الوطني الفلسطيني باعتبارها « بديلا عمليا » لمشاريع « الدولة الفلسطينية » المقترحة الان . وحين يؤخذ هذا الطرح — مجزوءا ، مجردا ، ومعزولا عن مجمل التحليل العام الذي قدمته المقالات نفسها — فانه يخلق في أذهان البعض انطباعا بأن المهمات النضالية التي طرحتها « الحرية » ليست سوى « مشروع اخر » لحل المسالة الفلسطينية في اطار ميزان القوى الراهن في المنطقة ، بديلا لمشاريع بورقيبة والزيات.

الا أن مثل هذا الانطباع ليس دليلا الا على الخمول الذهني لضحاياه ، الذين يصر بعضهم (من فرط الحاحهم على « الوضوح » الذي لا يعني بالنسبة لهم سوى التبسيط الميكانيكي الساذج) على التعامل مع المواقف السياسية المعقدة على طريقة « ولا تقربوا الصلاة.. »! ان هؤلاء السادة لا يرون في النضال من أجل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة واعادة تجديد وحدة الضفتين على أساس وطني ديمقراطي ، سوى دعوة الى « دولة فلسطينية في اطار اتحاد مع شرقي الاردن » (٨) وبما أن « الدولة الفلسطينية » هي ، كما يتصورون ، جوهر مقترحات الزيات وبورقيبة ، فلا غرابة اذن على الاطلاق كونهم يرون في موقف « الحرية » ما تسميه مجلة « الى الامام » (٩) : « طوباوية غير واقعية ما من شأن لها سوى توفير غطاء لفظي لموقف فعلي هو القبول باقتراح الدولة الفلسطينية المعروفة » .

٨ — راجع تعليق نشرة « وفا » الصادرة في ١٦ — ٨ — ٧٣

٩ — « الى الامام » عدد ٤٢٢ ، في ٢٤ — ٨ — ٧٣

ان هذا الكلام لا يمكن ان يصدر الا عن اولئك الذين تتغلغل اللفظية الثورية في بنيانهم الذهني حتى النخاع ، اولئك الذين يتصورون ان بضعة الفاظ يمكن ان تحل التناقضات المادية بين المصالح والمواقف (١٠) . ان احدى السمات الرئيسية للمصابين بمرض اللفظية الثورية في كل العالم هي ، كما يقول لينين ، الاستعاضة عن تحليل الوقائع المادية بتحليل الشعارات والنصوص ، تحليل الالفاظ . وأصحابنا أنصار اللفظية الثورية الفلسطينيون والعرب لا يشاركون في تاكيد هذه السمة العامة فحسب ، بل هم يعبرون عنها تعبيرا نموذجيا شديد النفور . ذلك ان الكلمات والالفاظ هي الميدان الذي على اساسه يتقرر ، بالنسبة لهم ، التشابه او التمايز في المواقف .

سنرى بعد قليل اين ، في اي الخطين ، تبرز « الطوبوية غير الواقعية » التي يتحدثون عنها . الا ان من الضروري اولا ان نميز بصرامة بين لفظيتهم ، وبين « اللفظية » المزعومة التي يدمغون بها موقف « الحرية ».

١٠ — تماما كما « تمكن » السيد محرر « الشرارة » ، ببضعة بهلوانيات لفظية ، من حل التناقض بين نظام الزيات وبين الامبريالية الامريكية واسرائيل ، ولم يبق سوى التفاصيل .

ان النقطة الجوهرية التي تؤكدها مقالات « الحرية » ، والتي تحدد على اساسها رفضها لمقترحات بورقيبة والزيات ، هي استحالة التوصل الى اية تسوية لمعضلة الصراع العربي الاسرائيلي ، باستثناء الاستسلام العربي الكامل ، في ظل موازين القوى الراهنة في المنطقة والتي تتميز بالاختلال الواسع لصالح الحلف الامبريالي — الاسرائيلي .

جوهر مشاريع الاستسلام

ان نقطة الاعتراض الرئيسية على سياسة الحكام العرب اللاهثين وراء التسوية ، لا تكمن في كون التسوية التي يسعون اليها « سياسية » (كما يعتقد البعض) ، بل تكمن في الاساس في كونهم يسعون الى تسوية في نطاق نسبة القوى الراهنة ، وبمعزل عن النضال من اجل تغيير موازين القوى الراهنة ، ذلك النضال الذي يتناقض مع مصالحهم وسلطة الطبقات الحاكمة التي يمثلونها ، وحاجة هذه الطبقات الى تجديد ، او تعزيز ، صلاتها بالامبريالية . ذلك ان الخطوة الاولى التي يترتب عليهم القيام بها على طريق التغيير الجذري لنسبة القوى الراهنة هي : تسليح الشعب ، اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير ، تصفية المصالح ومواقع النفوذ الامبريالية في بلدانهم والدعم اللامشروط للحركات الثورية التي تسعى لتصفية هذه المصالح في الاقطار الاخرى في المنطقة ، وتدعيم وتقوية الصلات مع قوى المعسكر الاشتراكي الحليف . فقط اجراءات من هذا النوع بامكانها ان تقلب ميزان القوى الراهن باضعافها مواقع الامبريالية في المنطقة ، وبادخالها قوة جديدة ثورية ، قوة ملايين الجماهير العربية المسلحة ، لتلعب دورا حقيقيا في الصراع يضمن مجابهة التفوق الاسرائيلي — الامبريالي . الا ان اجراءات من هذا النمط تشكل خطرا حقيقيا يزعزع اركان سلطتهم الطبقية . لذلك فهم يهربون منها الى سياسة بديلة : سياسة اللهاث وراء تسوية « مقبولة » ضمن اطار ميزان القوى الراهن ، اي ، بكلمات اخرى ، سياسة التعويل على الاوهام التي لن تؤدي الا الى الاستسلام الكامل .

هنا ايضا نقطة الاعتراض الرئيسية على مشروعي بورقيبة والزيات . ذلك أن النقطة الجوهرية في هذه المشاريع ليس كونها تدعو الى اقامة « دولة فلسطينية » في نطاق التسوية الشاملة كما يعتقد البعض . ان هذه الدعوة ليست ، كما اتضح من الفصل السابق ، سوى وهم يستخدم كغطاء تبريري لجوهر المشاريع : الدعوة الى تسوية شاملة يتم الوصول اليها بواسطة التفاوض في نطاق نسبة القوى الراهنة ، اي ، بمعنى اخر ، الدعوة الى تسوية تكرس ميزان القوى الراهن وتثبته وتشكل تعبيره القانوني ◄

الدقيق . تلك هي النقطة الجوهرية في اقتراحي الزيات وبورقيبة : التفاوض الان = تكريس ميزان القوى = الاستسلام .

الا ان هذا لا يعني أن توازن القوى الراهن دائم وخالد ولا يمكن تغييره . كما انه لا يعني ان هذا التوازن الراهن للقوى لا يمكن تغييره الا دفعة واحدة وبشكل جذري بما يمكن فورا من تدمير اسرائيل وانجاز هدف التحرير الشامل .

ان النتائج التي نخلص اليها ، وتخلص اليها مقالات « الحرية » السابقة ، من هذا التحليل هي ان ميزان القوى الراهن يمكن تغييره بالنضال ، وان مهمتنا كثوريين هي اكتشاف السبل المحددة للنضال من اجل هذا التغيير (١١) . ولاننا ثوريون فلسطينيون ، فان مهمتنا تتحدد على نحو اكثر دقة بالاجابة على السؤال التالي : ما هي المهام السياسية المرحلية التي يمكن ، بتعبئة جماهير الشعب الفلسطيني حولها ، ان نضمن تنظيم وتصعيد نضاله بما يؤمن اقصى مساهمة ممكنة في احداث تغيير نسبي في ميزان القوى العام في المنطقة ؟

مشروع تسوية ام برنامج نضال ؟

ان الشعارات التي رفعتها مقالات «الحرية» هي ، تلخيصا ، الاجابة التي نطرحها على هذا السؤال . ومن هذا المنطلق فقط ينبغي ان تفهم وتحاكم تلك الشعارات . انها تعبير عن مهمات نضالية لا يمكن انجازها ، لا يمكن تحقيقها ، وضعها موضع التنفيذ ، الا في نطاق تغير نسبي في ميزان القوى . الا انها في نفس الوقت تشكل المدخل الرئيسي ، من الزاوية الفلسطينية ، لاحداث مثل هذا التغيير ، او المساهمة في احداثه ، بمعنى انها تمكن من تعبئة اوسع الجماهير الفلسطينية للنضال من اجل انجازها ، ومن خلال هذا النضال تساهم في احداث التغيير المطلوب في موازين القوى الذي يمكن من وضعها موضع التنفيذ .

هكذا فان الشعارات التي تطرحها « الحرية » ليست مجرد « مشروع اسمه مشروع (وحدة الضفتين) وفي مكان اخر (وحدة الشعبين) ويتلخص الموضوع فياقامة دولة .. » كما تعتقد « الهدف » (عدد ٢١٤ في ١١ – ٨ – ٧٣) .. انها ليست مشروعا مطروحا للتنفيذ في ظل نسبة القوى الراهنة وبمعزل عن النضال الجماهيري والمسلح . انها بالاحرى تحديد للمهمات المرحلية المباشرة التي يجب ان يستهدفها النضال الوطني ، والتي يمكن تحقيقها في المرحلة الحالية منمراحل تطور النضال الثوري ولكن ليس في ظل ميزان القوى الراهن بل فقط على اساس تغيره النسبي لصالح قوى الثورة .

ان الطموح الى احداث هذا التغير النسبي دون تحديد الاهداف المرحلية لنضال الجماهير وتعبئة الجماهير على اساسها ومن اجل انجازها ، يبقى مجرد طموح لفظي .من هنا الضرورة القصوى للموقف الذي اتخذته « الحرية » في هذه الفترة بالذات .

ذلك أن موازين القوى ليستمجرد لفظ ، ليست اصطلاحا جديدا . أنها نسبة ، علاقة ، بين قوى مادية . والحديث عن تغييرها يبقى مجرد حديث اذا لم تتم تعبئة قوى جديدة ترجح الكفة الثورية من الميزان . والمدخل الى هذه التعبئة هو تلمس المصالح المباشرة لهذه القوىالثورية وجعلها جزءا لا يتجزأ من برنامج الثورة في النظرية والممارسة .

- انصار التطرف اللفظي يحولون هدف التحرير الى شعار مجرد ومعزول عن نضال الجماهير .

- رفض الحلول الاستسلامية .. هل يعني اهمال مهمة طرد الاحتلال الاسرائيلي ؟

التغير النسبي والتغير الحاسم لميزان القوى

ان هذه الحقيقة ترد كذلك ، ردا مفحما كما نأمل ، على اولئك الذين يصفون موقفنا بالطوبوية متسائلين : كيف يمكن ان توافق اسرائيل على قيام « دولة وطنية ديمقراطية» بجوارها ؟ ان اسرائيل (والولايات المتحدة بالطبع) لا يمكن ان « توافق » بمحض اختيارها لا على قيام دولة وطنية ديمقراطية ولا على قيام اي نوع اخر من انواع الدولة باستثناء ذلك النوع الذي تمثله المملكة الاردنية الهاشمية او ما يشابهها . ان حماس اسرائيل لرفض « الدولة الفلسطينية » مهما كان نوعها يفوق حماس اخواننا انصار التطرف اللفظي البرجوازي ،وما دام ميزان القوى في المنطقة ، كما هو الان ، مختلا لصالح اسرائيل وحلفائها فليس ثمة ما يضطر اسرائيل الى الأذعان . نعم ... ولكن فقط ما دام .. وهو لن يدوم ! ذلك ان نضال شعبنا ، بالتضافر مع نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية العربية وبالتحالف مع القوى الاشتراكية والتحررية العالمية ، يمكن ان يتصاعد الى الدرجة التي ستضطر اسرائيل الى الانسحاب اللامشروط من المناطق المحتلة والتسليم بحق شعبنا في هذه المناطق فيتقرير مصيره بنفسه . واذا لم يكن ذلك ممكنا ، فكيف يمكن بالاحرى تدمير اسرائيل وانجاز التحرير الشامل ؟ ان العجز عن ادراك هذه الحقيقة لا يدل سوى على عجز عن التفكير الا في نطاق احدى حالتين : الحالة الواقعية الراهنة التي تتسم باختلال كامل في نسبة القوى لصالح اسرائيل – امريكا ، وحالة مفترضة في مستقبل ما يفترض انها سوف تتسم باختلال ساحق في ميزان القوى الدولي والعربي بما يمكن من ازالة اسرائيل ، اما المسافة التي تفصل بين الحالتين فليست سوى فراغ يملاه الحديث عن « مزيد من النضال والقتال » « ورفض الحلول الاستسلامية » . ان هذا التصور الكاريكاتوري ، الممسوخ ، الوحيد الجانب، لا علاقة له بواقع التطور الموضوعي للصراع القائم الا كعلاقة اللوحة التجريدية بموضوعها الملموس المفترض . والاهم من ذلك ، ان هذا التصور يجعل من هدف « التحرير الشامل » مجرد افتراض يستند الى « الايمان » ، الى « الرغبة الذاتية » ، لا الى مجرى التطور التاريخي للصراع الواقعي الجاري في المنطقة . هنا تكمن الطوبوية حقا . فالطوبوية ليست سوى احلال الايمان والرغبة الذاتية محل الواقع الموضوعي لحركة التاريخ .

هنا قد يتساءل البعض : اذا كانت هذه هي المسألة ، لماذا اذن لا نجعل هدف « التحرير الشامل » اساسا ومدخلا لتعبئة الجماهير من اجل احداث هذا التغيير المطلوب في موازين القوى ؟ أن الجواب على هذه التساؤل واضح وبسيط : ان التاريخ لا يضعنا امام اختيارات متعددة ننتقي منها على مزاجنا ووفق ما يبدو لنا ، للوهلة الاولى ، انه الافضل والاسلم . ان التاريخ يضعنا في كل مرحلة من مراحل تطور النضال الثوري امام اختيار واحد محدد ، لا تعينه لنا ارادتنا الذاتية ، لا تعينه الشعارات والمبادىء المجردة والمخططات الذهنية المفترضة سلفا والمشتقة من تحليلات المنطق المجرد ، بل يعينه لنا « الحساب الموضوعي الدقيق للقوى الطبقية وللنسب فيما بينها » (١٢) . سنعود الى توضيح هذه الفكرة مرارا في مجرى هذا الفصل .

اية حلول مرحلية نرفض ؟

يقول معلق وكالة « وفا » في نشرتها الصادرة في ١٦ – ٨ – ١٩٧٣ (١٣) : « ان مجلة الحرية لا تعتبر طرح هدف تحرير كامل التراب الفلسطيني هدفا عمليا بديلا لمشروع الملك حسين او لمشروع الدولة الفلسطينية. لماذا ؟ ربما لانه بعيد التحقيق ولهذا يجب تقديم بديل قريب التحقيق . ان نقطة الانطلاق في هذا الطرح تلتقي مع تلك الطروحات التي استهدفت الهجوم علىالثورة الفلسطينية لكونها طرحت شعارا « خياليا »، « غير عملي » ، « بعيد التحقيق » هو تحرير كامل التراب الفلسطيني (الاقواس من وضع كاتب التعليق) ... ومن هنا يمكن تحديد النقطة الاولى في رفض مقولة مجلة الحرية، اي رفض الحلول الوسطية والمرحلية لان هذه الاخيرة تعني عمليا ونظريا وموضوعيا في الظروف الفلسطينية والعربية ، التخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها (عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل – النصر) . انها تعني ذلك حتى لو ارتفع الصراخ عاليا بأن الحلول او البدائل الوسطية لا تعني التخلي عن الهدف النهائي او انها ليست مناقضة له » .

هذه هي « النقطة الاولى في رفض مقولة مجلة الحرية » التي يتفضل علينا بها كاتب التعليق . فلنتفحص هذه « النقطة » جيدا .

لقد حددنا قبل قليل حجم الخطأ الهامشي الذي وقعت فيه مقالات « الحرية » في طرحها موضوعاتها باعتبارها « بديلا عمليا » لمشاريع الاستسلام . ولكن ، قبل ان يتنفس معلق « وفا » الصعداء ، نسارع لنقول ان هذا لا يلغي الخلاف القائم بيننا . فتحت ستار

---

١١ – لا نكتفي هنا ، كما تفعل «الراية» (عدد ٤٥٣ في ٢٥–٨–٧٣ ص ٨) بالقول : ان « ما تحققه الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية بنضالها هو وحده المقبول والمشروع دائما » . ان هذا القول ليس سوى لفظ فارغ طنان . ذلك ان الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية لا يمكن ان تحقق شيئا الا بنضالها . وهو فوق ذلك قول ديماغوجي (لتسمح لنا « الراية » باستعارة هذا الاصطلاح) اي مضلل للجماهير . ذلك انه يوحي بأن بامكان الحركة الوطنية ان تحقق شيئا بدون نضالها ، وبهذا الايحاء يوقع الجماهير في حيرة من امرها . فمن الصعب ان افهم انا (او ان يفهموني هم ، ناهيك عن فهم ، او افهام ، اي عامل او فلاح بسيط غير مسيس في احدى قرى الخليل) لماذا يصبح « الشيء ذاته » مقبولا ومشروعا اذا حصلنا عليه بالنضال ، بينما يصبح مرفوضا وغير مشروع اذا احرزناه بدون نضال ؟ ان النضال ليس هواية بالنسبة للجماهير ، كما هو بالنسبة لبعض مثقفي البرجوازية الرومانطيقيين . انه وسيلة لانتزاع مصالح وحقوق معينة . ان السبيل الوحيد لانهاء هذه البلبلة هو ان تؤكد الجماهير دوما : ان ما يبدو ممكنا الحصول عليه بدون نضال ليس سوى وهم ، وان لا سبيل لتحقيق شيء فعلي الا بالنضال ، ولكن ليست هذه هي المشكلة . فالمشكلة الحقيقية هي : ما ينبغي أن يستهدفه ، ما الذي يمكن أنيحققه، هذا النضال في المرحلة الراهنة ؟

١٢ – لينين : مرض الطفولة اليساري، طبعة دار التقدم ١٩٦٧ ص ١٨

١٣ – يبدو ان هذا التعليق المعنون « ملاحظات حول مقالات مجلة « الحرية اللبنانية » ينال حظوة واسعة لدى انصار تيار التطرف اللفظي . فلقد اعيد نشره باحتفاء كبير في عدد من منابرهم منها « الى الامام » و « الراية » اللتين اعتبرتاه ردا ساحقا على منطقنا « المساوم ». فليكن ..! وليتحمل انصار اللفظية الثورية نتائج اتفاقهم حول هذا النص . ذلك انه يفضح باجلى صورة ممكنة ، وبلغة عربية مفتوحة (وان لم تكن فصحى تماما) ، جوهر الاخطاء الصبيانية التي يقع فيها انصار هذا التيار . اننا نقبل التحدي بكل ترحاب .. فلقد كنا في الواقع بحاجة الى مثل هذا النص ، الذي يقول صراحة ما يلمح اليه الاخرون مواربة، من اجل ان ندحض ونفند كل الخرافات والاوهام التي تشكل البنيان الايديولوجي لانصار هذا التيار . الا ان من المهم هنا ايضا ان نتناول نقطة اخرى على هامش جوهر النقاش . تقول « الى الامام » (عدد ٤٢٢ في ٢٤–٨ ص ٦) في تقديمها لهذا النص ان « هذا التعليق بالضرورة ينبغي ان يكون موقف منظمة التحرير » . نعم ، « ينبغي » ان يكون موقف منظمة التحرير ، ولكنه ، لسوء حظكم ، ليس كذلك . ان « الضرورة» التي تتحدث عنها « الى الامام » ليست سوى تعبير عن رغبتها الذاتية . وليست هذه هي المرة الاولى التي ينزلق فيها فرسان الجملة الثورية الى احلال «الرغبة» محل «الضرورة». الا أن اللعبة التي تلعبها « الى الامام » هذه المرة ليست فقط مستهجنة ، وانما هي أيضا مفضوحة تماما . ذلك أن « الى الامام » تعلم ولا شك ان هذا التعليق ،الذي يهاجم شعار « تجديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » باعتباره انحرافا عن خط الثورة لا يمكن أن يعبر عن موقف منظمة التحرير التي ينص برنامجها السياسي (المقر في المجلس الوطني العاشر) بوضوح لا يحتمل الالتباس على « توجيه نضال الشعبين من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن ... يضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين (الاردني والفلسطيني) ..» (منظمة التحرير الفلسطينية – البرنامج السياسي ص ٢٣) . ان عملية التزوير المفضوحة التي تمارسها « الى الامام » لا تبعث الا على الرثاء . فاذا كان تعليق من هذا النوع قد ظهر في نشرة «صادرة رسميا عن الاعلام المشترك لمنظمة « التحرير » ، فان هذا لا يعني انه يمثل موقف المنظمة (الذي لا يملك احد تغييره الا المجلس الوطني) بقدر ما يعني ان على المنظمة ان تحزم امرها وتوقف بعض العناصر العاملة في جهاز الاعلام المشترك عن ممارسة هواياتهم الفكرية العابثة على صفحات منابرها الرسمية . اخيرا : اذا كان التعكز على « موقف منظمة التحرير » الموهوم هذا هو السهم الاخير في جعبة « الى الامام » ، فان موقفها ليدعو حقا الى الرثاء .

التلاعب اللفظي بكلمات « البدائل » و « الحلول » يحاول السيد معلق « وفا » ان يهرب فكرته الرئيسية التي يتمحور حولها الخلاف وهي الدعوة الى الاكتفاء بالتمسك بالهدف النهائي (التحرير الكامل) باعتباره يقدم حلا تلقائيا لكافة معضلات الستراتيجية والتكتيك التي يطرحها تطور النضال الثوري ، واعتبار هذا الهدف « بديلا » يغني عن تحديد المهمات المرحلية المباشرة التي تمكن من انجازه ، كما واعتباره اساسا وحيدا ومدخلا فريدا لتعبئة الجماهير . قبل ان نحدد جوهر الخطأ في هذه الفكرة ، دعونا نتمعن قليلا في نص « النقطة الاولى » التي يثيرها السيد معلق « وفا» .

اول ما يلفت الانتباه في هذا النص انه يبالغ في حجم الخطأ الهامشي الذي تقع فيه مقالات « الحرية » . فبدلا من خطأ في الاسلوب ، في طريقة طرح الموقف ، يجعل معلق « وفا » من مسالة « البديل » نقطة انطلاق في طرح « الحرية » ، ويوغل فورا في مقارنة « نقطة الانطلاق » المزعومة هذه مع « طروحات » اخرى لا علاقة لها بموقف الحرية سوى في ادمغة اولئك الذين يجدون عزهم ومجدهم في التفنن بتحليل الفاظ الشعارات معزولة عن مضمونها السياسي والنضالي . لقد وجدنا قبل قليل ان التفسير الذي يعطيه هؤلاء السادة لفكرة « البديل العملي » كما ترد في مقالات « الحرية » يتنافى تنافيا كاملا مع مجمل السياق العام للتحليل الذي طرحته هذه المقالات نفسها . الا ان التركيز على مسالة « البديل » هذه ، واعطاءها تفسيرا خاصا ، وتحويل هذا التفسير بدوره الى « نقطة انطلاق » مفترضة لموقف « الحرية » ، ليس سوى محاولة لاستغلال هفوة صياغية تفتقر الى الدقة ، بهدف الخلط بين صعيدين في النقاش ، وبالتالي اشاعة التشويش والبلبلة والتمويه على جوهر الخلاف .

- النضال من أجل طرد الاحتلال مهمة راهنة على طريق التحرير الكامل .

- خطة تحرير حيفا قبل القدس خطة وهمية تبذر طاقات شعبنا النضالية .

الذرائعية والانتقائية اساس اللفظية الثورية

يقول التعليق ان « الحلول المرحلية تعني عمليا ونظريا وموضوعيا في الظروف الفلسطينية والعربية التخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها» . في الظروف الفلسطينية والعربية ؟ اية ظروف فلسطينية وعربية ؟ القائمة الان ؟ التي ستقوم بعد عشرين عاما ؟ ان هذا التساؤل ليس مجرد حذلقة . انه يستهدف فضح اللعبة اللفظية التي يمارسها كاتب التعليق . ففي ظل اطلاق هذا التعميم (في الظروف الفلسطينية والعربية دون تحديد طبيعتها الراهنة او المستقبلة) يجري الخلط بين « الحلول المرحلية » الاستسلامية المقترحة في الظروف الراهنة ، في نطاق ميزان القوى الراهن ، من اجل تكريس هذا الميزان ، وبين «الحلول المرحلية » التي لا يمكن تنفيذها الا في نطاق تغير نسبي لميزان القوى ، والتي تعبر عن مهمات نضالية جماهيرية تشكل مدخلا لاحداث هذا التغيير في ميزان القوى . ان كاتب التعليق يدرك دون ريب الفرق الشاسع بين هذين النمطين من « الحلول المرحلية » ، والا لما كان اقترح علينا « في النقطة الثالثة من تعليقه » ان نعتمد شعار « اسقاط الحكم العميل وتحرير شرقي الاردن»باعتباره « الهدف الراهن الاقرب » . هذا « الهدف الراهن » ، سواء كان أقرب أم أبعد ، أليس « حلا مرحليا » بنفس المقياس بالضبط الذي يمكن ان يسمى من خلاله شعار « الحرية » (١٤) حلا مرحليا ، اي بمعنى كونه مهمة مرحلية راهنة للنضال الثوري، يشكل انجازها خطوة على طريق انجاز الهدف النهائي في التحرير . هل يعني هذا الحل المرحلي « التخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها » ؟ ثم أليس الدفاع عن الحقوق الوطنية والديمقراطية للشعبالفلسطيني في لبنان مثلا (كما بلورتها اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ : حق العمل والتنقل ، حق التنظيم وحمل السلاح والمشاركة في الثورة ، الادارة الذاتية للمخيمات الخ ..) الا يشكل هذا « حلا مرحليا » (وفوق ذلك فهو جزئي) لمشكلة التجمع الفلسطيني في لبنان . هذا الحل المرحلي ، الراهن جدا ، والقائم فعليا في الظروف الفلسطينية والعربية الراهنة ، هل يعني ، سواء عمليا ام نظريا ام موضوعيا، التخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها ؟ كلا، دون شك . انه ، بالعكس ، يشكل الان ، وفي الظروف الراهنة بالضبط ، الضمان الرئيسي لاستمرار الثورة ، وقدرتها بالتالي على انجاز هدفها .

ان كاتب التعليق يدرك هذه الحقيقة دون شك . الا انه يتغافل عنها من اجل تمرير « نقطته الاولى » في رفض مقولة « الحرية » . انه ، بكلمات اخرى اقل مجاملة ، يقوم بعملية تزوير فاضحة ، ومحكوم عليها بالافلاس المسبق لسوء الحظ ، تستهدف تمويه حقيقة الخلاف بين موقفين ايديولوجيين وطريقين للنضال : موقف يعتبر الهدفالنهائي تتويجا لسلسلة من النضالات المتصقة بالمصالح الوطنية والطبقية المباشرة لجماهير الشعب ، وموقف اخر يجعل من هدف التحرير « مبدأ » قائما بذاته ، معزولا عن النضال اليومي للجماهير ومصالحها المباشرة ، النضال من اجله متوقف على قرار ذاتي تتخذه « الطليعة » او « النخبة » ، وليس مرتبطا بالتطور الموضوعي لصراع المصالح والطبقات. وبما ان موضة « رفض الحلول المرحلية والوسطية » دون تمييز هي الموضة الدارجة، فلا بأس من ان نصعدها الى درجة الهستيريا ونتخذها بذلك ستارا لاخفاء حقيقة الخلاف . وبعد ان ننتهي من هذه المهمة غير المقدسة، فلا بأس ان ننتقي « حلولنا المرحلية الخاصة» على مزاجنا وانطلاقا من ايما مقياس تحليلي يبدو لنا مناسبا في اللحظة اياها (شرط ان لا نسميها حلولا مرحلية وان كانت فعليا كذلك، بل نسميها مثلا : « الهدف الراهن الاقرب») وهكذا يصبح بامكاننا أن نمارس هوايتنا في رسم « استراتيجية » الثورة (أي تحديد سياستها في كل مرحلة وتجاه كل معضلة ملموسة) وفقا « لتصوراتنا الذهنية » ، وفقا لمزاجنا الذاتي الخاص ، لا وفقا لتحليل منحى التطور الموضوعي لصراع القوى والطبقات ، ذلك ان « شؤون الاستراتيجية» هي ملكنا الخاص ، وليست ملك الجماهير، ملك « النخبة » وليست ملك « الرعاع » . هذه هي الخلفية الفكرية التي تختفي وراء بريق الجملة الثورية : العفوية ، الانتقائية، الذرائعية في رسم خط السير الفعلي للثورة، احتقار الجماهير . ان السياسة اليومية هي احتكار للقادة ، « للطليعة » ، للنخبة المثقفة ، وليس شأن الجماهير سوى ان تؤيدهم وفقا لتمسكهم بالهدف النهائي . تلك هي النتيجة التي يحاول كاتب التعليق اخفاءها وراء تعميم الرفض لكل « الحلول المرحلية » في كل « الظروف الفلسطينية والعربية » بحجة انها تعني التخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها .

أستراتيجية الثورة والكفاح المسلح

ما هو هدف الثورة واستراتيجيتها كما بحددها كاتب التعليق ؟ باختصار : عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل . يا للروعة ! اذا كانت « استراتيجية » الثورة بمثل هذه البساطة والاختزال ، فيا لها من متعة نادرة انيضطلع المرء بقيادة ثورة كالثورة الفلسطينية . انها لا تكلفه اي جهد ذهني على الاطلاق سوى التصميم على عدم القاء السلاح ، ولتنطبق بعد ذلك السماء على الارض ! ولكن المسألة ليست بهذه البساطة، لسوء حظ انصاف القادة الفاشلين من فرسان الجملة الثورية الفارغة ، الذين قلما يحمل بعضهم السلاح اصلا . ذلك ان عدم القاء السلاح ليس سوى قرار ذاتي ، ليس سوى « فعل ايمان » ، اذا اخذ بمعزل عن توفير الشروط الموضوعية التي تمكن من استمرار حمل السلاح ، ليس فقط في ايدي بضع ثوريين متحمسين ، بل ايضا بالدرجة الاولى في أيدي أوسع الجماهير . وعندما تختزل استراتيجية الثورة الى «عدم القاء السلاح»، فانها تصبح استراتيجية ثورة تقوم بالقرار الذاتي ،استراتيجية حفنة من المغامرين ، وليست استراتيجية ثورة شعبية حقا ، ليست استراتيجية « حرب الشعب » .

ان التصميم على عدم القاء السلاح ضروري جدا، ولكنه لا يشكل لوحده حلا للمعضلات الاستراتيجيةالرئيسية لثورة تعتمد أسلوب حرب الشعب.

ذلك ان حرب الشعب ليست مجرد تصميم على حمل السلاح فقط انها بالدرجة الاولى مسألة التعبئة السياسية الثورية لجماهير الشعب بكافة طبقاته الوطنية . واستراتيجية هذه الحرب تعني تحديد طبيعة هذه الطبقات ، مصالحها المباشرة والبعيدة الامد ، نسبة القوى بينها وبين معسكر الاعداء ، التغيرات الرئيسية المتوقعة في نسبة القوى في كلمرحلة من مراحل الصراع،ومن ثم بلورة الشعارات وبرامج العمل المرحلية (الوسيطة) التي تربط بين المصالح المباشرة لهذه الطبقات وبين مصالحها التاريخية (اي الهدف النهائي) وممارسة التعبئة الثورية للجماهير على هذا الاساس .

هكذا فقط يتحول « عدم القاء السلاح » من قرار ذاتي لحفنة من المغامرين الارهابيين الذين يقومون بالثورة نيابة عن الجماهير وبمعزل عنها ، الى قيادة طبقات باكملها لكي تكتشف بتجربتها الخاصة ضرورة حمل السلاح،

واذا كانت المسألة تنحصر في اعلان التصميم على عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل

فدعونا نؤكد لهؤلاء السادة اننا اشد حماسا واصرارا منهم على التمسك بسلاحنا ، ولكننا ايضا ، وهذا هو الاهم ، اشد حماسا لخلق اشكال افضل وتوفير مستويات اكثر فعالية لحمل السلاح . ذلك اننا لسنا راضين تماما عن مستوى « حمل السلاح » القائم الان . ولكن السادة ابطال التطرف اللفظي البورجوازيين الصغار ليسوا بحاجة الى كل هذه التعقيدات .

ان التصميم اللفظي على « عدم القاء السلاح » يحل ، في هيكلبنيانهم الايديولوجي ، بديلا عن تشخيص المصالح المباشرة للطبقات الثورية وقيادة وتنظيم كافة أشكال النضال من اجلها ، أن هذا التصميم اللفظي يخدم ستارا لاهمالهم متطلبات التعبئة الثورية للجماهير ، واختزال مهمات هذه التعبئة الى تكرار ممل للتعاويذ « وافعال الايمان » (١٥) .

يعود معلق « وفا » ، بعد هذا كله ، ليؤكد لنا مرة اخرى ان « الحلول المرحلية » (باستثناء تلك التي يقترحها هو بالطبع) تعني التخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها « حتى لو ارتفع الصراخ عاليا بأن الحلول او البدائل الوسطية لا تعني التخلي عنالهدف النهائي او انها ليست مناقضة له » .

الهدف النهائي والمهام المرحلية

وبدون ان نرفع الصراخ عاليا (فلقد اصم انصار « الحلول المبدئية » اذاننا من الصراخ) ، فليسمح لنا كاتب التعليق بأن نعدل قليلا في صياغة الرد على موضوعته ، تخلصا من الاعيبه البلهوانية بكلمات «الحلول» و « البدائل » ، لنضعه على الشكل التالي: ان بلورة برنامج نضالي يحدد بوضوح المهمات المرحلية التي تنسجم مع المصالح الوطنية والطبقية المباشرة لاوسع جماهير الطبقات الوطنية ، والتي تنبثق عن تحليل ملموس لمجرى التطور الموضوعي للصراع ومن حساب دقيق لنسبة القوى بين اطراف الصراع وللتغيرات المتوقعة في نسبة القوى في كل مرحلة من المراحل الرئيسية للتطور الثوري، ان هذا لا يعني فقط عدم التخلي عن الهدف النهائي ، بل انما يعني ايضا تشخيص معالم ومنعطفات ومحطات الطريق الملموس نحو الانجاز الفعلي لهذا الهدف بأقل ما يمكن من الخسائر والانتكاسات ، لا ابقائه مجرد « شعار » تذيل به البيانات . وان هذه الاهداف المرحلية ليست فقط غير مناقضة للهدف النهائي ، بل انها تشكل عمليا الرافعات الفعلية للنضال من اجل تغيير موازين القوى بما يسمح بانجازه . وليس عارا بعد ذلك ان نجد الطريق الملموس نحو هذا الهدف مليئا بالمحطات الانتقالية والمنعطفات التي يصنعها مجرى التطور

---

١٤ – طرحت « الحرية » في مقالاتها ، كمهمات مرحلية راهنة للنضال الفلسطيني ، شعارات طرد الاحتلال وانتزاع حق تقرير المصير للشعب في المناطق المحتلة ، ومن ثم العمل – انطلاقا من حق تقرير المصير – على تجديد وتصحيح وحدة الضفتين في ظل نظام وطني ديمقراطي . بديهي ان الانجاز الفعلي للشق الاخير من الشعار يفترض اولا اسقاط نظام الملك حسين .

١٥ – من المؤكد ان هؤلاء السادة لايضارعهم احد في تدبيج المقالات الانيقة في « تحليل » معسكرات الاعداء والاصدقاء . الا ان هذه التحليلات ليست سوى مخططات ذهنية رتيبة بائسة لا علاقة لها بواقع الصراع الحي الجاري فعلا . وهي لذلك لا تساعدهم على استخلاص اية نتائج سياسية ، وليس الغرض منها اصلا استخلاص نتائج سياسية، وانما اعطاء الانطباع بالانسجام مع متطلبات « رسم الاستراتيجية » وتبرير شعاراتهم المقررة سلفا . لذلك تجدهم ، عند ارتطامهم بأية معضلة استراتيجية او تكتيكية ملموسة، لا يجدون لها جوابا سوى العودة الى تكرار هذه الشعارات المجردة .

الموضوعي لحركة التاريخ (١٦) . فمنذ اكثر من قرن ونصف من الزمان ، قبل ظهور الماركسية بكثير ، قال احد الثوريين الروس العظام : « ان طريق النضال الثوري ليس مستقيما كرصيف شارع نيفسكي » .

في ختام نقدنا « للنقطة الاولى في رفض » معلق (وفا) لموضوعات « الحرية » ، قد يكون من المفيد ان نلخص النتائج التي وصلنا اليها على النحو التالي : ان علينا ان نميز بوضوح بين « الحلول المرحلية » الوهمية التي تطرحها القوى الاستعمارية او الرجعية لايجاد تسوية للنزاع في نطاق ميزان القوى الراهن بمعزل عن النضال من اجل تغييره وبهدف تكريسه وتثبيته ، اي بمعنى اخر ، بهدف فرض الاستسلام على الشعوب العربية ، وبين المهمات المرحلية الراهنة التي ينبغي ان تعبأ الجماهير للنضال من اجل انجازها ، التي تنسجم مع المصالح المباشرة للجماهير ، والتي يمكن تحقيقها فقط في نطاق التغيرات المتوقعة في نسبة القوى خلال المرحلة الثورية الراهنة ، والتي تشكل بدورها مدخلا لتعبئة النضال الجماهيري من اجل احداث هذه التغيرات . ان لنا الحق ، كل الحق ، في رفض « الحلول المرحلية » من الطراز الاول ، ذلك لانها لا تقدم سوى حل وهمي للمعضلات المباشرة التي يواجهها شعبنا . ولكن تعميم الرفض لكي يشمل المهمات المرحلية التي لابد من انجازها على طريق النضال من اجل الهدف النهائي ، هذا التعميم يعني تحويل الهدف النهائي فعلا الى شعار لفظي ، خيالي ، غير عملي ، مستحيل التحقيق ، وليس بعيدا فحسب .

كيف يمكن انجاز الهدف النهائي

ان تعليق وكالة « وفا » ، الذي يعبر بشكل نموذجي عن اراء انصار تيار الجملة الثورية ، يكشف بوضوح حدود التمايز بين طريقين للنضال من اجل هدف التحرير الكامل . انصار الطريق الاول (الذي لن يؤدي بالمناسبة لا الى التحرير الكامل ولا الى غيره) ، يعتبرون انه يكفي من اجل انجاز التحرير الكامل ، في نهاية الامر ، ان نقنع المزيد من الناس ، المزيد من الافراد ، بضرورته (بوسائل التثقيف المجرد والتحريض الوطني العام)وبضرورة حمل السلاح من اجله . ولذلك فان استراتيجية الثورة تختزل ، عندهم ، الى مجرد تصميم على عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل . ان النداء النضالي الوحيد الذي يوجهونه للجماهير هو النداء التالي : « احملوا السلاح وقاتلوا من اجل تحرير فلسطين » .

ان « ميزان القوى » بالنسبة لهم توازن ميكانيكي محض بين « مؤسسات » ، وليس علاقة جدلية بين طبقات حية تتصارع من اجل مصالح ملموسة .

وان السبيل الوحيد الذي يرونه للتاثير في هذا الميزان هو « بناء القوة الذاتية » (١٧) التي لا تعني بالنسبة لهم سوى زيادة عدد المقاتلين من اجل التحرير وتحسين السلاح الذي بين ايديهم . وهم لذلك لا يفهمون لماذا لا يكون طريق الثورة خطا مستقيما باتجاه الهدف النهائي ، خاليا من الالتواءات والمحطات الانتقالية . الا ان الثورة التي يتحدثون عنها هي ثورة « النخبة » ، وليست ثورة الجماهير ، ثورة تنشب بالقرار الذاتي ، وتستمر بالتصميم الذاتي ، ولذلك فهي تنتهي حتما ، للاسف الشديد ، عندما تطحن الارادة الذاتية بين فكي رحى الضرورة الموضوعية .

١٦ — يبدو ، كما سنجد فعلا بعد قليل ، ان معلق « وفا » ، ربما بحكم انغماسه في العلم العسكري ، يميل الى اعتماد الجغرافيا اساسا لرسم خططه النضالية ، بدلا عن التاريخ . لا بأس ! حتى في الجغرافيا يصعب كثيرا رسم خطوط مستقيمة نحو الهدف .

١٧ — راجع مثلا « فلسطين الثورة »العدد (٥٧) في ٢٢ — ٨ — ٧٣ .

— تضافر النضال المسلح والجماهيري الفلسطيني مع نهوض الحركة الوطنية الديموقراطية العربية واضعاف مواقع الامبريالية سيمكن من انجاز مهمة طرد الاحتلال .

هذا الطريق العفوي لا يمكن ان يؤدي الى الانجاز الفعلي لهدف التحرير . انه يحول موضوعة « الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل » الى محض شعار ، الى « تعويذة » تقدم بحد ذاتها حلا سحريا لكافة معضلات الستراتيجية والتكتيك . ولذلك فان هذا الاتجاه لا يمكن ان يعبيء ، في ظروف اختلال ميزان القوى لصالح اعداء الثورة ، سوى مجموعة من الخلايا الارهابية المنعزلة عن الجماهير . الا انه لا يمكن ان ينظم ويقود حربا شعبية .

ذلك ان الحرب الشعبية ليست مسألة عسكرية محضة . انها بالدرجة الاولى مسألة التعبئة السياسية لجماهير الشعب بكافة طبقاته الوطنية .

ان الجماهير تندفع الى النضال بحكم تلمسها العفوي للتناقض بين مصالحها المباشرة ، الوطنية والطبقية ، وبين سياسات العدو ، التي هي ليست بدورها سوى تعبير عن مصالحه . الا ان هذا التمرد العفوي يبقى عاجزا عن اختراق جبهة العدو الا بتنظيمه واكسابه هدفا سياسيا . وتلك هي مهمة الطليعة الثورية . الا ان هذه الطليعة لا يمكن ان تقوم بهذه المهمة فقط بتاكيد الهدف الاستراتيجي البعيد الامد . ذلك ان الهدف النهائي ، رغم ايمان الجماهير به ورغبتها في تحقيقه ، لا يمكن ان يكون وحده اساسا للتعبئة الجماهيرية . ان الجماهير تتعاطف مع المناضلين من اجل هذا الهدف ، الا انها هي نفسها لا تندفع الى العمل النضالي الا من اجل اهداف تدرك ، بتجربتها الخاصة ، ضرورتها القصوى والملحة وامكانية تحقيقها . ان نجاح الطليعة الثورية في مهمة تعبئة اوسع الجماهير وزجها في الصدام مع العدو يتوقف على قيادة وتنظيم نضال الجماهير من اجل مصالحها المباشرة ، وتوحيد هذه النضالات حول مهمة سياسية مرحلية تربط بينها وبين الهدف النهائي . ان تعيين هذه المهمة المرحلية ينبغي ان ينبثق من :

١ — تحديد المنعطفات البارزة ، المراحل الرئيسية الضرورية ، على طريق الهدف النهائي عبر تحليل المجرى الموضوعي لتغير موازين القوى في الصراع بين معسكري الثورة والثورة المضادة .

٢ — تشخيص المصالح الوطنية والطبقية المباشرة لاوسع الجماهير ووضع الحلول المباشرة لها ، والتي يمكن تحقيقها موضوعيا في مجرى المرحلة النضالية الراهنة .

٣ — تحديد الشروط الموضوعية ، المادية ، التي لابد من توفرها لضمان امكانية متابعة النضال من اجل الهدف النهائي بعد انجاز المهمة المرحلية .

شروط التحرير الكامل

ما الذي تعنيه النقطة الاولى ؟

ان الحل الجذري للمسألة الوطنية للشعب الفلسطيني ، التي هي بالاساس معضلة تبديده واقتلاعه القومي على ايدي الاستيطان الصهيوني ، يكمن في انتزاع حقه في تقرير مصيره على كامل ترابه الوطني . ان هذا الحل يفترض بالضرورة ازالة دولة اسرائيل . الا ان التجربة قد اثبتت ان هذه المهمة ليست بالبساطة التي كان يتصورها الكثيرون قبل حزيران . ان انجاز هذه المهمة ، هذا الحل التاريخي الجذري للمسألة الوطنية الفلسطينية ، يتطلب تغيرا حاسما في موازين القوى ، في المنطقة والعالم ، لا يمكن تحقيقها الا بالشروط التالية :

١ — انتصار حاسم للثورة الوطنية الديمقراطية في عدد من الاقطار في منطقة المشرق العربي على الاقل ، علامته البارزة قيام انظمة ديمقراطية شعبية تلبي فورا الحد الادنى من متطلبات التغيير الجذري لميزان القوى العربي : تسليح الشعب ، اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير ، التصفية الكاملة لمصالح ونفوذ الامبريالية .

٢ — تغير حاسم في ميزان القوى الدولي يضع زمام المبادرة في ايدي قوى الثورة العالمية ويشل القدرة العدوانية للقوى الامبريالية .

٣ — الارتقاء بالثورة الفلسطينية الى مستوى الحرب الشعبية الشاملة ، بمعنى تعبئة كامل الطاقات الثورية للشعب الفلسطيني ، وذلك يفترض بالدرجة الاولى قاعدة ارتكاز ثابتة ومحررة في المناطق التي تقيم فيها اغلبية الشعب الفلسطيني .

ان توفير مثل هذه الشروط مسألة لا تتوقف ، بالبداهة ، على القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني باكمله ، ناهيك عن كونها تتوقف على اي قرار ذاتي تتخذه طليعة هذا الشعب ، المقاومة الفلسطينية . فضلا عن ذلك فان توفر مثل هذه الشروط لن يتحقق دفعة واحدة . ان هذا الاختلال الحاسم في ميزان القوى الذي سيسمح بتدمير دولة العدو ، لن يأتي فجأة بل عبر سلسلة من التغيرات الجزئية المتوالية في موازين القوى تسمح بالحاق هزائم جزئية متراكمة بالعدو . هذه الهزائم الجزئية ستخلق بالضرورة امكانية انتزاع التنازلات من العدو ، امكانية اجباره على التراجع ، دون تدميره ، او بالاحرى قبل تدميره .

طرد الاحتلال مهمة راهنة

بين ميزان القوى الراهن ، المختل بشكل حاسم لصالح اسرائيل والامبريالية ، وبين ميزان القوى الذي سيمكن مستقبلا ، باختلاله الحاسم لصالح الثورة العربية والعالمية من ازالة دولة اسرائيل ، بين هاتين النقطتين لا يكمن الفراغ . بين هاتين النقطتين تمتد مرحلة من الصراع ستمكن بالضرورة من ايقاع هزائم جزئية متراكمة بالعدو ، وسيكون من ابرز معالمها التغير النسبي في ميزان القوى الذي سيؤدي الى طرد الاحتلال الاسرائيلي من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، دون ان يؤدي فورا الى ازالة دولة اسرائيل ..

ان الفكرة القائلة بأن الهزيمة الاولى لاسرائيل ستكون في الوقت نفسه هزيمتها الاخيرة . وان انهيار اسرائيل اما ان يكون كارثيا ومفاجئا او لا يكون . هذه الفكرة ليست سوى اسطورة روجت لها ابواق الدعاية الصهيونية قبل غيرها ، ومن المؤسف انها انطلت على الكثيرين من « استراتيجيي » الجملة الثورية عندنا .

ان الخطأ الذي يقع فيه هؤلاء السادة ينبع في الاساس من عجزهم عن التمييز بين شروط انهاء الاحتلال وبين متطلبات ازالة دولة اسرائيل ، بين التغير النسبي لموازين القوى الضروري من اجل تحرير المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبين التغير الحاسم لموازين القوى المطلوب من اجل تحرير الارض المغتصبة عام ١٩٤٨ . وللتغطية على هذا العجز فهم يصرفون كامل اهتمامهم الى « الوسائل » التي سيتم بها انجاز اي من الهدفين ، هل من خلال « الحل السلمي » ام بالكفاح المسلح ؟ وبما ان « الحل السلمي » يقترن في اذهانهم فورا بموضوع المناطق المحتلة عام ٦٧ ، و « الكفاح المسلح » يقترن بالمقابل بتحرير كامل فلسطين ، وبما انهم يرفضون « الحل السلمي » من حيث المبدأ ، ويختارون الكفاح المسلح من حيث المبدأ ، فان النتيجة التي تترتب على ذلك هي التالية : لا يجوز التفكير في تحرير الاراضي المحتلة عام ٦٧ ، لان هذا « حل سلمي » ، بل ينبغي تحرير كامل فلسطين فورا ودفعة واحدة لان هذه هي استراتيجية « الكفاح المسلح » !

سنعود الى مناقشة هذا « التصور » تفصيليا في العدد القادم . ان تصاعد النضال الجماهيري والمسلح داخل المناطق المحتلة ، مقترنا بنهوض النضال الوطني الفلسطيني ، المسلح والجماهيري ، في الخارج ، يمكن ان يصل تلك الدرجة التي ستجعل استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمناطق ١٩٦٧ أكثر كلفة لاسرائيل وحلفائها ، ماديا وسياسيا وعسكريا ، من الفوائد التي يحققها استمرار الاحتلال . وفي ظل نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية في عدد من الاقطار العربية المحيطة (دون اشتراط انتصارها الحاسم) ، مما سيعني اضعافا نسبيا للمواقع الامبريالية في المنطقة (دون ان يتم بالضرورة تدميرها بالكامل) ومما سيمكن من استئناف الضغط العسكري العربي على اسرائيل ، فان هذه العوامل متضافرة يمكن ان تؤدي الى الحاق الهزيمة النسبية بالعدو واجباره على انهاء احتلاله دون قيد او شرط للمناطق التي استولى عليها عام ١٩٦٧ ، دون ان يؤدي ذلك فورا الى ازالة دولة اسرائيل ، ان استبعاد مثل هذه الامكانية ، لا يكشف سوى زيف ايمان اصحابه بامكانية التحرير الكامل . وان خطة نضالية لا تأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار ، خطة تقترح « تحرير حيفا قبل القدس والناصرة قبل الخليل » (١٨) ، خطة تحلم بمطاردة جيوش العدو من نهر الاردن الى البحر دون توقف (١٩) . خطة كهذه لا تقوم الا على الاوهام ، ولا تثمر سوى الاوهام .

١٨ — هذا الشعار يقترحه بكل جدية احد انصار التطرف اللفظي ، ويعتبره اساسا لاستراتيجية الثورة ، في مقال نشر في مجلة « فلسطين الثورة » (عدد ٥٣ . في ٢٥ — ٧ — ٧٣) تحت عنوان « الرفض من مواقع مختلفة »

١٩ — راجع النقطة الثالثة من تعليق وكالة « وفا » المشار اليه اعلاه .

في العدد القادم : مهماتنا الراهنة في الاردن والمناطق المحتلة .

تقرير خاص من البحرين

بعد سنة من التجربة «الديموقراطية» المزيفة

كل القمع للشعب .. وكل الحرية للرجعية السعودية

تتزايد تطورات الاوضاع في البحرين بشكل سريع بعد ان وصلت الصراعات الى درجة متقدمة بعد أن أصبح واضحا وجود معسكرين : معسكر الطغمة العشائرية الحاكمة .. معسكر الفقراء من عمال وكادحين وفئات شعبية كثيرة يزداد تدهورها المعيشي يوما بعد يوم .

في خلال عام تلاحقت الاحداث بشكل سريع سوى على مستوى الاوضاع الداخلية..او على المستوى الخارجي .. وان الراصد الدقيق للاحداث التي تتلاحق يستطيع أن يرى المنظور الصحيح لواقع الحكم الحالي ومدى ما يمكن أن يعطيه من واقع « ديمقراطي » .

في هذه الفترة من العام الماضي تصاعدت الحركة الجماهيرية لترد على مجمل ما طرحته حكومة البحرين انذاك من تكتيك سياسي جديد — قديم حول الواقع السياسي الداخلي ضمن المخطط العام لعموم المنطقة .

فبعد أن تزايدت الحركة العمالية والجماهيرية المطالبة بالديمقراطية والحقوق الاساسية للمواطن وكانت ذروتها المطالب العمالية في «مارس ٧٢ » . أعلنت الحكومة هناك وبعد أن تصاعدت النضالات الشعبية مشروع « المجلس التأسيسي » الرامي لوضع « دستور » للبلاد لكي تسحب البساط من الحركة الوطنية من جهة ولكي « تقنن » أوضاع حكمها بشكل قانوني .

وأعلنت القوى الوطنية في البحرين رفضها لهذه التجربة الكسيحة ورفعت المطالب الجماهيرية المتمثلة برفع حالة الطوارىء التي تخضع لها البحرين منذ عام ١٩٥٨ ورفض مبدأ التعيين وحصص سن الترشيح والانتخاب .. واعطاء المرأة حقها في الانتخاب .. والسماح بحرية الصحافة والكلام والتجمع .. واطلاق سراح المعتقلين .. الخ .

لكن السلطة لم تستجب الى هذه المطالب الجماهيرية فقد كانت سياستها ترتكز على حدين : طرح المشاريع الكسيحة كحد أقصى لتنازلاتها .. وممارسة سياسة الارهاب من جهة ثانية .

أدى كل ذلك الى انسحاب بعض المرشحين الوطنيين وتكتل الجماهير للمقاطعة مما أعطى النسبة المنخفضة للانتخابات رغم وسائل الترهيب والاغراءات التي اتبعتها السلطة انذاك .

وأتت تجربة المجلس التأسيسي لتظهر للجماهير حقيقة ما طرحته تنظيماتها الوطنية ولتضع التجربة أمامها بالواقع الملموس حقيقة « ديمقراطية » الحكام الذين يحاولون تلقيح أنظمتهم العشائرية بأجسام غريبة عليها لكي يواصلوا حياتهم في نهب الشعب .

ورغم الدعاية الاعلامية الواسعة ورشوة الصحافة الداخلية والعربية لكي تطبل وتزمر لهذه التجربة الا أنها كما أثبتت الوقائع تجربةمزيفة .

وتحت سماء « الديمقراطية » ومظلتها .. وأثناء مناقشات حق المواطن وحرمة بيته ورفض الاعتقال التعسفي تجري حملة اعتقالات واسعة تشمل الادباء والكتاب والعمال وبقية الفئات الشعبية دون تهمة محددة .. ودون تقديمهم للمحاكمة ؟ بل تواصل حملةالارهاب الى درجة تحويل البلاد الى سجن واسع كل انسان فيه مدبب حتى تثبت براءته .

وبالمقابل تواصل الحكومة . هناك بالاشتراك مع الشركات الاجنبية في استنزاف ثروات شعبنا وقوة عمل الطبقة العاملة .. فتفتح البلاد للمشاريع الاجنبية دون وجود أية قوانين تحكمها وتستغل الطبقة العاملة استغلالا فاحشا وتفتح البلاد للايدي الاجنبية ..

بل ليس ذلك فقط فالحكومة تقف معارضة تماما لاي مطالبة بزيادة الاجور بل تحاول تجميد الاجور عند حدها .. بينما يتزايد الغلاء بصورة شنيعة حتى أصبح الفقير يفتش على المعلبات .

ومن الجهه الثانية وعلى صعيد العلاقات الخارجية نجد أن البحرين تصبح « أراض مفرزة للبيع » على جميع الاجانب من امريكان وايرانيين بالاضافة طبعا الى الانجليز .

فالقاعدة الامريكية في الجفير قد أصبحت تابعة بشكل تام الى البحرية الامريكية .. وأصبح البحارة والجنود الامريكان يعيثون في البلاد الفساد .. وفتحت المدارس الامريكية وأصبح الشعب البحراني يسمع عن الماريجوانا والحشيش وال .س.دي ومظاهر الفجور والتهتك الغربي .

اما الشرطة والمباحث والجيش فيشرف عليهم القوات الانجليزية والاردنية بشكل مباشر .

أما ايران فتقوم حاليا باستعمال مطار البحرين المدني في تمريناتها الجوية للسلاح الجوي الايراني ... بينما ميناء البحرين يستعمل من قبل الاسطول البحري الايراني الذ ييقوم حاليا بتفتيش جميع السفن في المنطقة .

أما على الصعيد السياسي في العلاقات الخارجية فقد الحقت جزيره البحرين تماما بالقلعة الرجعية « السعودية » الذي توج ذلك بشكل رسمي زيارة للسعودية فمن الحاكم الى ولي العهد ووزير الدفاع الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية باعلان السان المشترك بينهما حيث « جرت مباحثات ... تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين ومستقبل لاوضاع في الخليج »

فعلى الصعيد الاقتصادي أصبح اقتصاد البحرين مرتبط تماما بالاقتصاد السعودي . فبالاضافة الى المساعدات السرية المقدمة من قبل حكومة السعودية الى حكومة البحرين .. وتكرير النفط السعودي في البحرين .. وتقاسم عائدات نفط حقل « أبو سعفة » تم انشاء الحوض الجاف في البحرين بدعم خاص من السعودية . وتمت الموافقة على انشاء جسر مشترك يلحق جزيرة البحرين بالسعودية .

أما على صعيد الخليج : فلقد تدارس « العاهلان » الوضع في الخليج العربي وأبديا استعدادهما التام للتعاون والتنسيق مع اشقاءهما في منطقة الخليج لصد « تسرب » أية عناصر غايتها القضاء على « عقيدتنا الاسلامية » ومحو تراثنا العربي الخالد وعقدا العزم على العمل مع الاخوة الاشقاء لتحقيق أمن المنطقة وسلامتهاوضمان استقرارها .

ان هذه الزيارة لم تنته فقط ببيان انشائي مليء بالكلمات الكبيرة الخالية من اي محتوى عملي !! بل ادى الى الحاق تام للحكم البحراني بالمخطط السعودي بل أدى الى وضع الخطط العملية من انشاء جهاز امن مشترك الى الحاق عدد كبير من الجيش السعودي بقوة دفاع البحرين بعد أن جرى تطهيره من الفئات الشعبية التي قد « تفكر » حتى برفض قمع الشعب .

كذلك وصل الامر الى درجة التخطيط العملي في ما يسمى ابعاد « التجربة الديمقراطية » فقد ذكرت جريدة السياسة الكويتية ذات الصلة بالاوساط الحاكمة في الخليج بأن (محادثات الشيخ عيسى في زيارته للمملكة العربية السعودية قد تطرق لهذا الموضوع بالذات .. موضوع التجربة الدستورية ، وصورها ، في ضوء الوضع العام بالمنطقة) .

وتواصل جريدة السياسة كلامها قائلة : ان تبادل وجهات النظر لبحرانية السعودية بخصوص التجربة الدستورية وحق المراة في الترشيح والانتخاب ، كان تبادلا صريحا ويقع في اطار الفهم المشترك لجمل التطورات الجارية والمقبلة في الخليج وشبه الجزيرة .

وهكذا تصبح السعودية الامر الناهي في شؤون البحرين الداخلية حتى في أدق القضايا المصيرية .. حتى في تحديد اعطاء المرأة حقها الانساني .

وفي ظل هذه الاوضاع نجد انه بعد سنة واحدة من « التجربة الديمقراطية » هناك : حكم ارهابي داخلي يقمع الشعب بيد من حديد عن طريق جهاز المخابرات الانجليزية وفتح أبواب البلاد للشركات الاجنبية لكي تنهب ثروات وقوة عمل الطبقة العاملة البحرانية .. والعمل بشكل ذيلي للاحتماء بمظلة الوجود الاجنبي من جهة اخرى .. بينما وعلى الصعيد الاعلامي فان الحديث يزداد عن الديمقراطية و « ذكاء » تجربة الحكم البحراني .

موريتانيا

صراع الحركة الوطنية الديموقراطية ضد السيطرة الاستعمارية الجديدة والحكم الفاشستي

على امتداد السنوات الماضية، تخوض الجماهير الموريتانية نضالا وطنيا واجتماعيا حادا ضد السيطرة الاستعمارية الجديدة والحكم الفاشستي. من النشرات الناطقة بلسان الحركة الشعبية الثورية نشرة « صيحة المظلوم » التي نقتطف منها البيان التالي :

يتدهور الوضع في بلادنا على مر الشهور :

— حيث تنتشر في كل مكان كوارث المجاعة مخلفة الالام والموت فمات الاف المواطنين .. في الوقت الذي يسحق فيه غلاء المعيشة الجماهير الواسعة في جميع ارجاء الوطن.

— حيث تستمر الشركات الامبريالية في نهب ثرواتنا بشره فائق غير مبالية بمأساة شعبنا.

— حيث تركز الدولة مجهودها الاساسي في القمع الاعمى الموجه ضد القوى الوطنية الحية « الشباب والعمال الخ » وفي سياسة تضليلية عقيمة .

ووعيا منا للخطر الذي يهدد الوطن وتعلقا منا بالوحدة الوطنية الثمينة ، تقدمنا امام الجميع في البيان الذي نشرناه في شهر مارس بعريضة للمتطلبات الفورية التي تلزم تلبيتها من اجل تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي وضمان تقدم موريتانيا نحو الحرية التامة والديمقراطية والرفاهية . هذه المتطلبات التي تتلخص في اعطاء الحريات الديمقراطية، وفي تاميم الشركات الامبريالية وتحسين الاحوال المادية للشعب . واشرنا الى انه يشترط — كمدخل عملي فوري في تحقيق مشروع الوحدة الوطنية هذا وانجاز المتطلبات الضرورية للوضع الحالي — وقف الممارسات الفاشستية واطلاق سراح الوطنيين المعتقلين وفتح حوار جدي مع الممثلين الحقيقيين للجماهير بخصوص المشاكل الملحة .

ان هذا الموقف ليعبر عن المطامح العميقة لشعبنا ويتماشى مع متطلبات الوضع .. لكن حكم داداه المتعنت لم يعبأ بذلك : فقد اعتقل عشرت اخرى من الوطنيين والقى بهم في السجون . واستمرت مضاعفة العسف الاعمى والظلم الفاشستي حتى وصلت الامور الى تقتيل الجنود يوم ٢٩ ابريل . واستمر صراع الشقاء المدوي في الارياف المنكوبة دون استجابة فعلية من طرف الدولة غير بعض الاجراءات الرمزية ، التي تستهدف اساسا صيانة المظاهر . وبقيت « المخططات المستعملة » خرافات وسرابا يختفي مع مرور الايام تاركا للحقيقة المرة مكانه . ولم تضاعف الشركات الامبريالية نهبها للثروات الوطنية فقط بل اتيحت الفرصة لشركات امبريالية شرهة اخرى من اجل ان تساهم في نهب هذه الثروات . واذن فبفعل عدم مسؤولية وتعنت الطغمة الفاشستية الحاكمة استمرت البلاد تسير في طريق مسدود . وظلت احتمات الوحدة الوطنية تضعف شيئا فشيئا.

وفي هذه الظروف بالذات انعقدت الدورة الاخيرة للمكتب السياسي : فماذا قرر لمواجهة الوضع ؟

لقد اعلن عنه السيدان سال وصالح اللذان سمعناهما ينهالان بهيجان نادر وبعبارات سباب ضد الحركة الوطنية الديمقراطية التي نعتاها بالمخربة و « الفوضوية وبانها ليست لها اهداف ... » واللذان سمعناهما يهددان المواطنين بالانتقام مستنهضين البعض ليساعد قوات القمع في ممارسة الارهاب المعادي للشعب .. ان نواياهم لفي غاية الوضوح : مضاعفة القمع الفاشستي بحجة «القانون» و « الشرعية » ، بث الرعب في قلوب المواطنين الذين يعارضون السياسة الفاشستية ومطاردة الوطنيين ، اثارة الفتن الاهلية بين المواطنين بواسطة تنظيم عصابات فاشستية مدنية تبث علنا الفوضى الارهابية على غرار النازيين واشباههم من الدكتاتوريين الدمويين، وخلق جو ملائم لتنفيذ المؤامرات الاجرامية ضد الوطنيين المعتقلين في سجون الفاشستيين.

ايها المواطنون الاعزاء ، لقد اتخذ المكتب السياسي اذن قرارا بالغ الخطورة يقضي بمضاعفة الفاشستية ودفع البلاد في مزيد من ظلمات الارهاب مخالفا في ذلك مطامح شعبنا العميقة والمصالح الاساسية للوطن . وبهذه المناسبة فاننا نصر على اعادة التاكيد على ما يلي :

— ان نظام داداه لا يملك اي حق في ممارسة الارهاب ضد المواطنين كما انه لا يملك اي حق في اغراق البلاد في ليل الفاشستية . وحينما يقدم على المغامرة بذلك فانه يتحمل المسؤولية الكاملة للعواقب الوخيمة التي ستنجم عنه .

— ان التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية لا يصح الا بالانهاء التام والنهائي للفاشستية وباطلاق العنان لكافة الطاقات التي ظلت ولم تزل مكبوتة بواسطة القمع. وعليه فاننا نعيد طرح وجهة النظر التي اعلنا عنها في مارس الماضي ونؤكد على الضرورة الحيوية للوحدة الوطنية التي لا يمكن الحصول عليها الا بوقف الفاشستية واطلاق سراح الوطنيين المعتقلين وفتح حوار جدي مع الممثلين الحقيقيين للجماهير المناضلة حول مشاكلها الملحة .

— وبقدر ما نحن متعلقون فعلا بمثل هذه الوحدة الوطنية بقدر ما نحن مصممون على خوض نضال جدي ومتواصل حتى نقضي على غول الفاشستية . ايها الوطنيون الموريتانيون .. ان المظهر المرعب للرجعيين يستهدف دائما تغطية نقاط الضعف التي تمزقهم . فتهديدات وصراخ الحقد التي كشر عنها سال وصالح تدل بجلاء على ضعفهم وخوفهم من تصاعد نضالات شعبنا . ومن خلال هذه الصرخات يتضح بالفعل الفشل الذريع الذي منيت به الحملة القمعية السالفة التي بدلا من ان تمكن الحكم من اهدافه ، دفعته ، على النقيض من ذلك ، في مزيد من الصعاب والازمات : العزلة على الصعيد الوطني والفضيحة الواسعة على الصعيد العالمي والانشقاقات الداخلية وازمة الجهاز القمعي والاضمحلال الفوري للباس « السلم » الخ.

كما يتجلى من خلالها ايضا — وهذا اهم انتصار حصلنا عليه في نضالنا — الاعتراف العلني بالحركة الوطنية الديمقراطية كقوة سياسية ذات وزن وطني وممثلة في جميع الفئات وتقود نضالات الجماهير الواسعة على كافة المستويات ، ذلكم ايضا انتصار عظيم لنضالنا ، انتصار ارغمنا عليه الحكم الذي كان منذ شهر واحد فقط ينفي حتى وجود شخصيةسياسيةتعتبر معارضة، انتصار يرفع من شأن الحركة الوطنية الديمقراطية على كل من الصعيدين الوطني والعالمي . واخيرا يتجلى من خلال هذه الصرخات اعتراف الحكم علنا بنضالية الحركة الوطنية الديمقراطية وبحيويتها وبشجاعة وتضحية مناضليها . ذلكم ايضا انتصار عظيم انتزعناه بنضالنا .. لقد حصلنا على هذه الانتصارات بفضل نضالاتنا الجريئة ضد حملة الحكم القمعية الفاشستية الماضية . وبالنضالات الجريئة هذه التي برهنت اكثر من مرة على فعاليتها ، سنواجه ونهزم تصعيده الجديد للفاشستية ، فليهب اذن . نحن له بالمرصاد واثقون من انفسنا . انه سيغوص في صعاب اكثر حدة وستمنى حملته الجديدة بفشل اشد من سابقاتها وسننتزع انتصارات جديدة . اما فيما يتعلق بالتزوير الذي تعرضنا له بحقد بالغ من طرف السيدين « سال » و « صالح » فاننا فخورون بحقدهما وتزويرهما اللذين يزيداننا تفاؤلا ، ذلك انهما يبرهنان على اننا نسير على الخط القويم واننا مرنون وان ضرباتنا تصبح يوما بعد يوم اكثر فعالية .. نعم ! ان نضالنا يتصاعد ويستفيد كل يوم من الدعم الجريء من قبل فئات شعبيةجديدةويربح يوميا مواقع جديدة. نعم ! انه يهدد شيئا فشيئا اسس السيطرة الامبريالية الاقطاعية . تلكم حقيقة جلية ، تلكم حقيقة لا تزيدها صرخاتكم الحاقدة الا جلاء . ان تزويراتكم ايها السادة الفاشستيون لن تهمنا كما انها لن تضل شعبنا : انكم لن تستطيعوا ببهتانكم تشويه الاهداف الوطنية التي ظلت الحركة الوطنية الديمقراطية تناضل من اجلها بتصميم وشجاعة على الرغم من مختلف حملاتكم القمعية .

موريتانيا حرة وديمقراطية تعيش في الرفاهية

.. فتحت راية هذه الاهداف النبيلة ظهرت وتطورت الحركة الوطنية الديمقراطية الى ان وصلت الحدود التي ترتعشون منها اليوم بهذه الدرجة . فليس من الغريب اذن ان تجدون كعملاء رجعيين فاشستيين محترمين هذه الاهداف « تخريبية وجنونية واجرامية » نعم ! ان هذه الاهداف تحطم السيطرة الامبريالية والظلامية بمختلف انواعها ، انها تقضي على افقار وتجويع الجماهير ، انها تقضي على كل اسباب المآسي التي يعاني منها شعبنا ووطننا والتي تشكل مبرر وجودنا الوحيد بقدر ما تشكل اهدافكم انتم . اليس اعطاء الثروات الوطنية للشركات الامبريالية خيانة مخزية للوطن ؟ اولا يعد بمثابة تحطيم لما ينبغي ان يجسد سيادتنا الوطنية الحقيقية الكاملة ومصدر العيش الهنيء لشعبنا ؟ اولا تعني مصادرة حقوق التعبير والتنظيم المشروعة وكبت الحريات الديمقراطية ؟ اولا يعني ذلك كبت مبادرات الجماهير والحيلولة دون مشاركتها الحيوية والفعلية ؟ اولا يعني ذلك جرها الى الخمول وتحطيم طاقاتها العملاقة الخلاقة ؟

وهل هناك تخريب اشد من كونكم لا تجدون انفسكم مطمئنين الا بقدر ما تذلون المواطن وتهينونه وتحرمونه من كل حق الا بقدر ما تحولونه الى الة طيعة في يد طغمة من المرتزقة همهم الدائم وشغلهم الشاغل حيثما كانوا هو ازدهار مصالحهم الشخصية البحتة على حساب الجماهير التي لا يكنون لها غير «الاحتقار والاهانة» . اولا تعني السيطرة بواسطة القمع الاعمى والفاشستية الوحشية خيانة المصالح الوطنية العليا . اوليست هذه هي مصادر الخراب والمآسي التي يعاني منها شعبنا ووطننا . كفى ! انه من البديهي ان نظام داداه هو المخرب الحقيقي والخائن الحقيقي للوطن الموريتاني .

ايتها الجماهير الشعبية ! ايها الوطنيون الموريتانيون ! ايتها الشخصيات النزيهة ! ان الفاشستية كارثة تلحق اضرارها بنا جميعا وبكل واحد على حدة . ان هدفها هو ترهيب الكل وتحويله الى حالة من الخمول تمكنها من سحق كل ميل الى النضال وكل احتجاج . وقوتها تكمن في الخوف والخمول اللذين يمكن ان تسببهما لدينا . فلنحذر من ان نكون ضحية لها ولنواجهها بالاسلحة التي تشكل قوانا نحن ، هذه الاسلحة التي تعجز امامها الفاشستية : النضال والمقاومة الصارمان والشجاعة في وجه كل عمل تعسفي، تكاتف كلفة الجهود والتعاون في النضال المشترك من اجل سحق الفاشية .

يا مواطني وطننا الحبيب ايها المواطنون الذين وجدتم انفسكم بصفة او بأخرى في حظيرة حزب «الشعب» . لا تقبلوا تلطيخ كرامتكم بالقضاء على التقاليد النبيلة لشعبنا في التضامن ضد المضطهدين ! لا تقبلوا ان تحولوا الى الات تنفذ طيعة تمشي مع رغبة الطغمات الخونة . الحاكمين . ايتها الجماهير ايها المواطنون ايتها الشخصيات النزيهة ! اننا مئات ومئات الالاف والفاشستيون طغمة من الافراد ، فاذا ما وحدنا مجهوداتنا لن يستطيعوا قهرنا بل نستطيع اكثر من ذلك قهرهم فلنتحد في جبهة عريضة معادية للفاشستية يساهم فيها كل واحد منا حسب امكانياته ووسائله . ذلكم هو الطريق الوحيد لخلاص البلاد ، لخلاصنا جميعا ، لخلاص كل واحد منا ...

فالى الامام !

يسقط الخونة الفاشستيون !

صفا واحدا ضد الفاشستية !

الفاشستية ستسحق !

١٠ — ٥ — ١٩٧٣

التشيلي على أبواب الحرب الأهلية

قوة الجماهير المنظمة والمسلحة وحدها أداة حسم النزاع على السلطة

بعد استقالة الجنرال براتس — القائد العام للجيش — دخل الوضع السياسي في تشيلي في مرحلة النزاع على السلطة . وفي الوقت الذي يسعى الرئيس اليندي لتشكيل حكومته الثالثة خلال شهرين ، يستبعد هذه المرة امكان تأجيل المواجهة .

اليمين يشن حملة غرضها اجبار الرئيس اليندي على الاستقالة . يساهم فيها الاحزاب الفاشستية مثل « الوطن والحرية » والحزب القومي والجناح المتطرف من الحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة « فري » ، بالاضافة الى عملاء « وكالة الاستخبارات الاميركية » . وتسعى هذه الحملة الى تنمية اتجاه « معاد للشيوعية » في اوساط الجيش ، في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات التخريب والاغتيالات السياسية الى اغراق البلاد في حالة من الاضطراب الشامل .

اعتماد الخطة الاندونيسية

اول ما تجب ملاحظته هو تصاعد عمليات التخريب والاغتيال . ويتضح بتزايد دور عملاء الاستخبارات الاميركية في تنفيذها او على الاقل الاشراف عليها .

ثم ان الاضرابات الاقتصادية تتخذ شكلا سياسيا متزايد الوضوح . فمثلا ، كلما عملت حكومة الوحدة الشعبية على تلبية مطالب اصحاب الشاحنات المضربين ، يصعد هؤلاء مطالبهم الى حد انهم طالبوا اخيرا باستقالة اليندي . كذلك يشن اليمين عدة اضرابات في اوساط الطبقة المتوسطة باتت تحول دون عقد اتفاقية بين الحكومة واصحاب الشاحنات ، وتساهم في المزيد من البلبلة في الوضع العام .

على ان كل هذه الاوجه لهجمة اليمين ليست جديدة في تشيلي . الجديد هو سعي اليمين لتغذية اتجاه دستوري داخل الجيش — على غرار ما حصل في اندونيسيا — يتولى تصفية العناصر العسكرية المؤيدة لحكومة الوحدة الشعبية ، ويوحد الجيش تحت سيطرة اتجاه سياسي يميني غالب .

من اجل تحقيق هذا الهدف ، تستخدم القوى اليمينية عدة وسائل . فهي تسعى اولا الى اجبار العناصر الموالية للوحدة الشعبية على الاستقالة من الحكومة . ثم تشيع جوا حول قرب قيام انقلاب عسكري، مما يثير ردة فعل يسارية يستغلها اليمين لاتهام اليسار بانه يتدخل في شؤون الجيش الداخلية . فبعد محاولات الانقلاب اليمينية الاخيرة ، رفع اليسار الشعار التالي : « ايها الجنود والبحارة . لا تنفذوا اوامر الضباط الذين يريدون انقلابا عسكريا». يستغل اليمين هذا الشعار لاتهام اليسار بانه يسعى الى تخريب وحدة المؤسسة العسكرية .

الوسيلة الثانية التي يستخدمها اليمين هي الارتكاز الى الاكثرية التي يتمتع بها في المؤسسات التشريعية لاعلان ان حكومة اليندي غير شرعية ولا دستورية . ويسعى اليمين بذلك الى دق الاسفين بين الجيش — حامي الشرعية والدستور — وبين الحكومة ، تمهيدا لزجه في مغامرة عسكرية جديدة ضدها .

ان احداث الاسبوعين الاخيرين في التشيلي تدفع يوما بعد يوم في مواجهة محتومة ، ان انتهاج سياسة ترضي الطرفين بات امرا في حكم المستحيل . فالحرب الاهلية ، التي كانت حتى الان تعبر عن نفسها باشكال مختلفة ، قد وصلت الى طورها الاخير ، طور الحسم .

تأرجح الجيش ومصاعب اليمين

صحيح ان الرئيس اليندي نجح ، هذه المرة ايضا ، في ضم عدد من العسكريين الى حكومته الجديدة . ولكن بات يتضح اكثر فاكثر أن الجيش لم يعد سلاحا بيد اليسار . وعلى الرغم من ان اليمين حقق نجاحات ملحوظة في اوساط الجيش . فانه لم يستطع بعد توحيده تحت سيطرة يمينية واحدة ، او احداث القطيعة الكاملة بينه وبين حكومة الوحدة الشعبية .

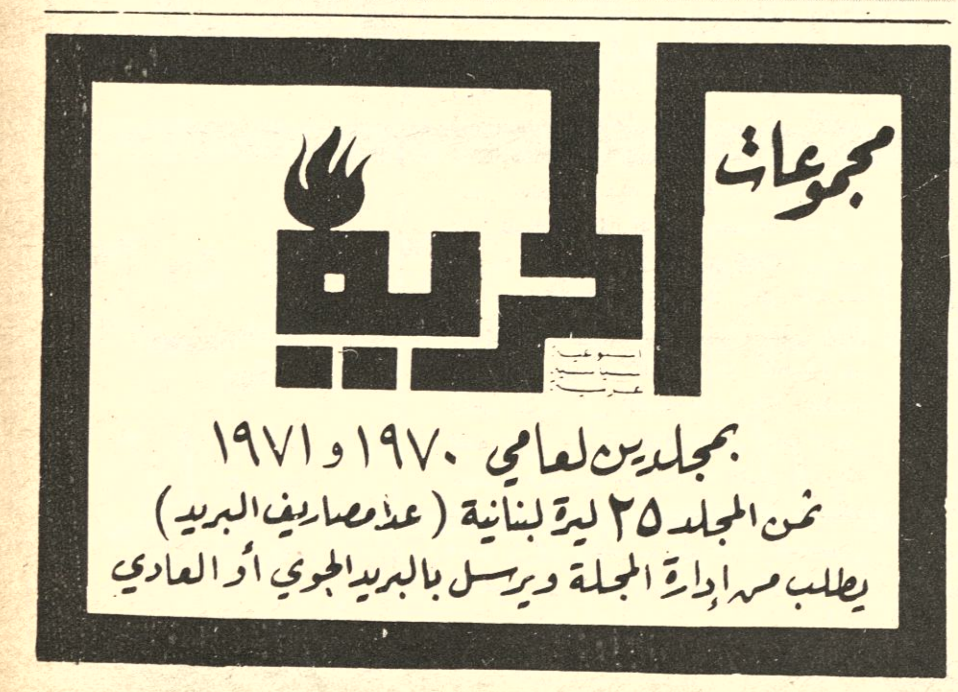
الجيش لا يزال يتارجح بين الانسحاب والحياد تجاه النزاع المتفاقم من جهة وبين اعادة توحيده في ظل قيادة يمينية غالبة . يشده الى الموقف الاول تقليده العريق وضرورة « المحافظة على المؤسسة العسكرية » . ويشده الى الموقف الثاني انقلاب ميزان القوى لصالح اليمين في داخله . الا ان الميل النهائي في هذا الموقف لا يمكن ان يتم دون انقسام الجيش بعضه على بعض وهذا ما يضعف من قدراته على التدخل السياسي اللاحق .

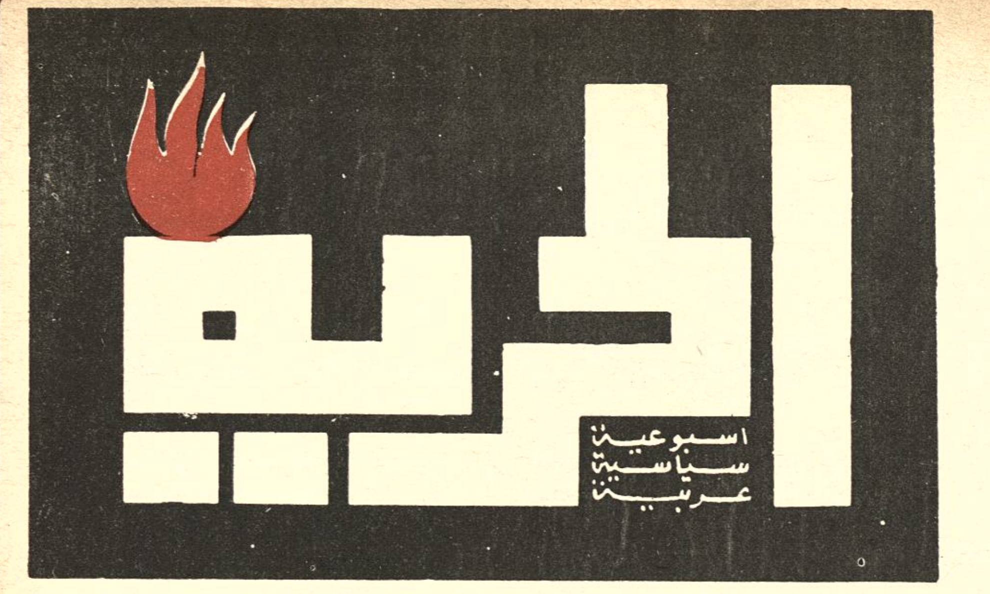
اما اليمين فانه يصطدم بعقبتين هامتين . فمع انه نجح في استمالة شرائح جديدة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة خلال الاسابيع الاخيرة ، الا أنه لا يزال تجمعا غير موحد. ففي داخله تتعايش وتتصارع ثلاثة تيارات رئيسية . مشروع الانقلاب العسكري الفاشستي الارهابي الذي يسعى اليه قسم من الحزب القومي وحزب « الوطن والحرية». ومشروع الانقلاع العسكري « الدستوري » الذي يسعى اليه القسم الاخر في الحزب القومي مع الجناح المتطرف من الحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة « فري » . هذان المشروعان قابلان للاندماج في مشروع واحد، او التوصل الى صيغة مشتركة . اما المشروع الثالث ، ضمن اليمين ، فمتعارض معهما الى حد بعيد . وهو المشروع الذي يحمله ما يسمى « الجناح الاجتماعي » من الحزب الديمقراطي المسيحي الذي لا يزال يرفض اي شكل من اشكال الانقلاب العسكري .

العقبة الثالثة التي يصطدم بها اليمين هو عدم توافر فريق حكم يميني قابل لاستلام الحكم في حال سقوط حكومة اليندي .

في المقابل ، نجد ان قوى اليسار لا تزال موحدة . فهي جميعا قادرة على تمييز العدو الرئيسي عن الخلافات الثانوية فيما بينها. وهذا مصدر قوة اكيد لتحالف اليسار . والاهم من ذلك هو الدور الاساسي الذي تلعبه الطبقة العاملة ، العمود الفقري لتحالف اليسار .

لقد سلبت الاسابيع الاخيرة الكثير من الاوراق التي كانت حكومة اليندي تراهن عليها وعلى الاخص التحويل الاشتراكي في ظل التمسك بالشرعية وتحييد الجيش . أن قوى اليمين تخرق الشرعية وتلجأ باطراد الى التخريب والارهاب ، بدفع من الامبريالية الاميركية . والميل الراجح في الجيش هو نحو نمو الاتجاه اليميني ، ان لم نقل أن الميل هو في هيمنة هذا اليمين . ان الركيزة الاولى والاخيرة لاستمرار حكومة الوحدة كانت ولا تزال قوة الجماهير المنظمة والمسلحة التي اسهمت في الاونة الاخيرة في ردع التخريب اليميني بواسطة العنف . هذه هي القوة الوحيدة القادرة على حسم مسألة السلطة لصالح استكمال التحرر من الامبريالية وبناء الاشتراكية .

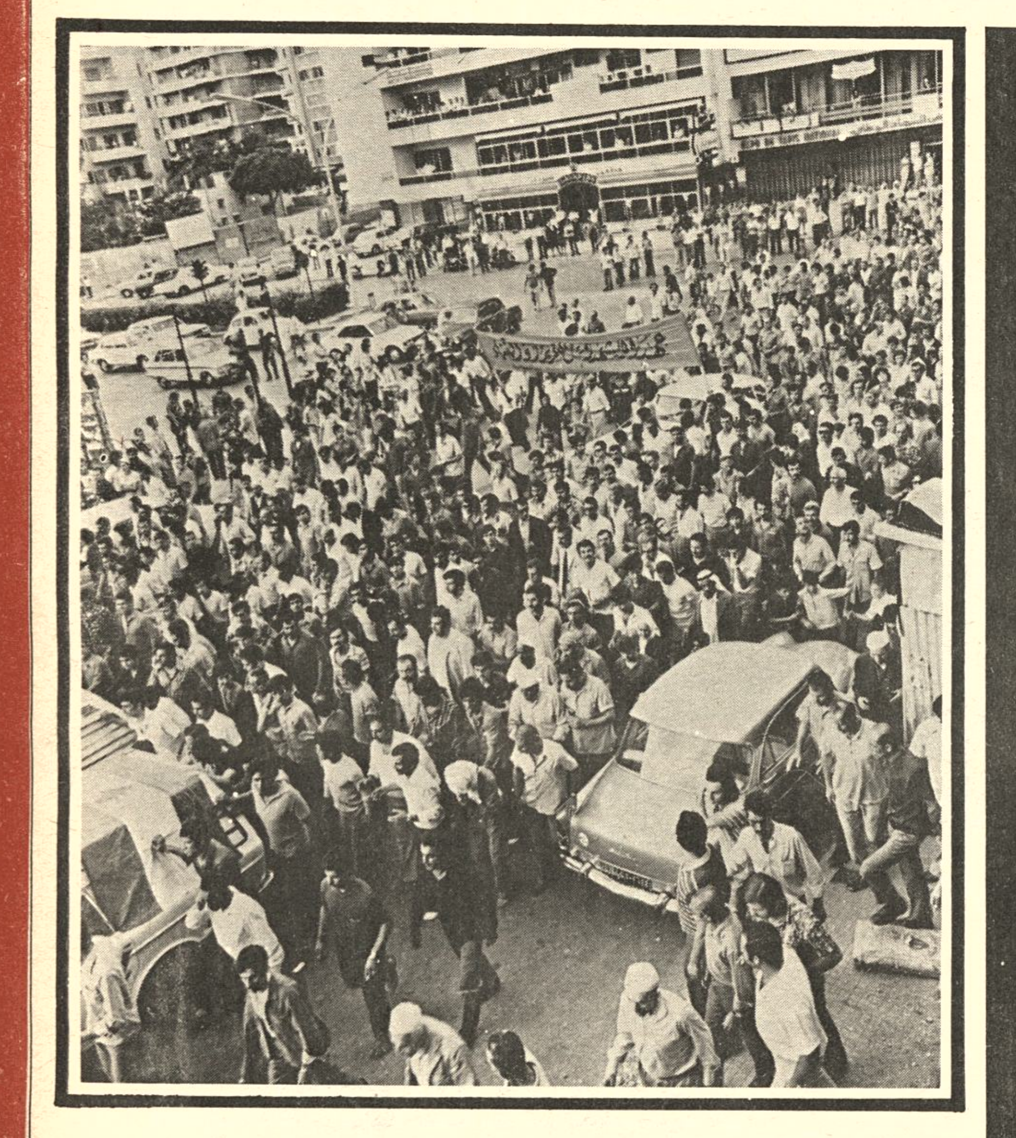




طرد الاحتلال بتنظيم النهوض الجماهيري

الحلقة الثالثة من المناقشة الواسعة حول المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

بيروت - الاثنين ١٠/٩/١٩٧٣ - العدد ٦٣٦ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.



الى جماهير شعبنا في الضفة الغربية والقطاع

يا جماهير شعبنا الصامد المكافح :

يتمادى المحتلون الاسرائيليون في سياستهم العدوانية وفي اشباع نهمهم الاستيطاني على حساب شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية الشقيقة وذلك بهدف فرض الاحتلال كأمر واقع على الارض العربية .. انهم يدمرون زراعتنا ويلحقون افدح الاضرار باقتصادنا الوطني ويجنون الارباح الفاحشة على حساب الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الكادحة من شعبنا ، انهم يشوهون ثقافتنا الوطنية وتراثنا العريق ، انهم يدنسون مقدساتنا ويوغلون في الاستيلاء على ارضنا ومصادرتها بالقوة .. ولا يترددون في اعلان ذلك برنامجهم الانتخابي في حملة التحضير لانتخابات الكنيست القادمة .

كما ان حكام عمان وجلادي شعبنا في الضفة الشرقية يمعنون في عدائهم لحقوق شعبنا الوطنية ويتابعون مؤامراتهم مع شعبنا وحركته التحررية الوطنية ويزعمون انفسهم ناطقين باسمه ويحكمون انفسهم [illegible]

انهم لا يكتفون [illegible]

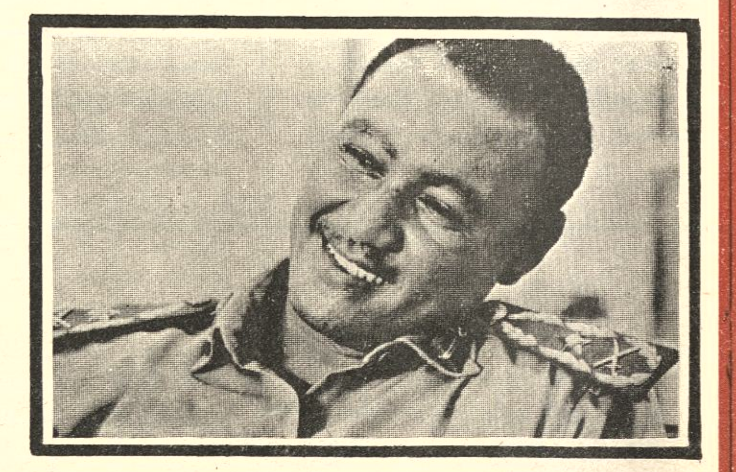
الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

قيادة الضفة الغربية وقطاع غزة

١/٨/١٩٧٣ م

مناشير في الاراضي المحتلة:
لندحر الاحتلال وننتزع حق شعبنا في تقرير مصيره

محاربة الغلاء باللجان المشتركة مع الاحتكاريين ومحاربة إسرائيل بقتل الوطنيين!



الانتفاضة الديموقراطية في السودان

الوحدة المعلّقة!

ان تقييم اعلان الوحدة الذي تم مؤخرا بين مصر وليبيا يجب ان يحدث من خلال الوقائع السياسية الفعلية التي تقف خلف الاعلان بعيدا عن « الانشاء الوحدوي » الذي يصبغ البيان ويغطي الوقائع الفعلية .. كما أن تقييم اعلان الوحدة المصرية ـ الليبية يجب أن يتم من زاوية التأكيد على طموح الجماهير العربية الدائم للوحدة وعجز الطبقات الحاكمة الاقطاعية والبورجوازية والبيروقراطية عن تحقيقها ، أو عن ضمان استمرارها لمصلحة الجماهير وحريتها ووحدة نضالها ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية .

على هذا الاساس يمكن النظر الى « الاعلان الوحدوي » الاخير الذي وقعه السادات والقذافي .. فهذا الاعلان ـ كما سيتضح من خلال الوقائع الفعلية ـ ليس الا انعكاسا للمواقع المختلفة والمتناقضة التي يمثلها الطرفان المصري والليبي . فقد كان القذافي يريد تحقيق الوحدة بصيغة اندماجية ، وقد آثار خلافات كثيرة منذ فترة حول الوحدة الاندماجية والوحدة على مراحل ، واصر على الصيغة التي طرحها ، فقد كانت « الوحدة الاندماجية » تبدو له انقاذا للاخطار الداخلية التي تحيط بأحلام ثورته ، وكانت تبدو له «حلا سحريا» للتناقضات الداخلية والخارجية ، فهي ستقضي على الاقليمية الليبية التي بدأت تستيقظ مع تزايد دخول النفط ، وهي ستقضي على « الجمود والاستقرار » الذي بدأ يستقر عليه النظام الليبي الجديد بعد أن اخذت أجهزة الدولة تستكمل تكوينها ... ان أفكار القذافي الطوباوية الوحدوية وطموحه الكبير لان يلعب دور خليفة عبد الناصر في الزعامة العربية ، والاوضاع الداخلية في ليبيا .. كل ذلك دفعه الى طرح صيغة اندماجية فورية للوحدة مع مصر .

وبالمقابل كان الوضع المصري يعج بالتناقضات بعد ست سنوات وأكثر على هزيمة حزيران . كانت العلاقة الثنائية مع ليبيا بالاعلانات الوحدوية توفر لحكام مصر مخرجا من مخارج المازق الداخلي على صعيد الازمة الاقتصادية وأزمة الاحتلال الاسرائيلي .. ومع استمرار المازق ووصول الحل السلمي الى الطريق المسدود ، بدأت الازمة تولد تناقضات جديدة داخل أجنحة السلطة المصرية بعد ان استتب الامر للسادات على أثر طرد مجموعة صبري .

وبدا أن القوى الاكثر يمينية وتخلفا والقوى السياسية والفكرية التي تمثل أكثر طبقات التحالف الطبقي الحاكم في مصر تخلفا وهي الرأسمالية الزراعية التي خلفت الاقطاع مع التطور الرأسمالي الجديد الذي حققه النظام الناصري ، بدا أن هذه القوى بدأت تفرض سيطرتها وهيمنتها على سياسة الحكم .. واذا كانت طبقات التحالف الحاكم جميعا يجمعها قاسم مشترك واحد .. من العداء للجماهير والتخوف من يقظتها السياسية والوطنية ، والوقوف في وجه أي تحرك مستقل لها ، ويجمعها ـ ايضا ـ خط التراجع والتنازل تجاه الامبريالية الاميركية من الناحية السياسية وخط التراجعات على الصعيد الاقتصادي ، الا انها تختلف على حدود هذا التراجع والتنازل وعلى التحالفات العربية والدولية.

وفي الفترة الاخيرة تبلور جناحان اساسيان في السلطة المصرية على صعيد التحالفات العربية :

١ ـ جناح يؤيد التحالف الوثيق مع ليبيا حتى القبول بصيغة القذافي الوحدوية الاندماجية ، ويعتبر هذا الجناح (الذي يعبر عنه هيكل) ان الوحدة مع ليبيا ستكون انقاذا للمأزق الذي تعيشه مصر ، وانها ستوفر لها امكانية جديدة تتيح لها مجابهة الاوضاع العالمية ، ومجابهة قوة الاحتلال الاسرائيلي واستمراره من مركز قوة جديد .

هذا الجناح « الهيكلي » في السلطة المصرية لا يطرح تصورا مختلفا للمسألة الوطنية ، ولا يخرج عن اطار الحل السلمي ، والانفتاح على اميركا، ولا يطرح المعركة مع الرجعية العربية بالطبع ، انما يرى في الوحدة مع ليبيا وسيلة لمركز أقوى من الضغط ولتحقيق توازن عربي لا بد منه لاخراج الوضع المصري من مأزقه الحالي .

ان « وحدوية » هذا الجناح ذات طابع فوقي وتجريبي ، انه يريد الوحدة الاندماجية مع ليبيا لانقاذ الطبقة الحاكمة المصرية من افلاسها الوطني وعجزها عن تحرير الاراضي وعن مجابهة العدو الصهيوني . كما انه يعتبر « الوحدة مع ليبيا » فرصة تاريخية لانقاذ الوضع الاقتصادي المصري من أزمته المتصاعدة ، اذ تتيح ليبيا للنمو الرأسمالي المصري الجديد سواء في قطاع الدولة او في القطاع الخاص مجالا حيويا يتفاعل من ناحية الاسواق ورؤوس الاموال الليبية لتحقيق نمو جديد بعد ان توقف هذا النمو في السنوات الاخيرة .. انه يعتبر الوحدة مع ليبيا كأساس لاي انفتاح على الرأسمال العربي والاجنبي الذي بدأه النظام المصري بعد الهزيمة .

٢ ـ أما الجناح الثاني فهو الجناح الذي يرى الخطر كل الخطر في الوحدة الاندماجية مع ليبيا بشروط القذافي ، فهذه الصيغة تحمل اخطارا داخلية نتيجة مواقف القذافي « المتطرفة » ، وهي تحمل اخطارا أخرى على صعيد علاقات مصر العربية مع السعودية وغيرها من الرجعيات العربية .ويريد هذا الجناح توثيق العلاقات مع السعودية باعتبارها القوة العربية الاولى على صعيد النفط ، والقوى العربية الاولى الصديقة للولايات المتحدة . فالاعتماد عليها والتحالف معها ، سيؤدي الى الضغط على اميركا للخروج من المأزق ..! ويعتبر هذا الجناح أن « الوحدة الاندماجية مع ليبيا » ستخرب العلاقات الجيدة مع السعودية ، وبالتالي ستغلق الوحدة أمام مصر كل انفتاحها السياسي والاقتصادي الجديد الذي بدأته في السنوات الاخيرة ،ودعوتها المستمرة للرأسمال العربي والاجنبي للاستثمار داخل مصر .

ان هذا الجناح يعتبر التحالف الوثيق مع السعودية أساسا لسياسة مصر العربية .. لذلك فهو يرفض الوحدة الاندماجية مع ليبيا ، ويطالب بصيغة مرنة تحافظ على العلاقات مع ليبيا والسعودية معا ، ولا تؤدي الى احراج مصر تجاه السعودية .. ان الصراع الاخير الذي شهدته مصر مؤخرا بين هذين الجناحين والذي ظهر في صحافة بيروت هذه المرة على شكل « حرب المذكرات » بين اللواء نجيب وهيكل ، وتصريحات الشافعي ، وحملات مختلف المرتبطين بهذا الجناح او ذاك في مصر تجاه بعضهم البعض ..

ان هذا الصراع يعكس الى حد كبير ، حدة الخلافات السياسية القائمة بين الجناحين ، ويعكس التناقضات القائمة الحالية داخل السلطة المصرية ... فهناك « حزب القذافي » الذي يطالب بالوحدة الاندماجية وينطق باسمه هيكل ، وهناك « حزب السعودية » الذي يطالب بالتحالف الوثيق مع السعودية ويرفض صيغة القذافي الوحدوية الاندماجية .

ورغم أن السادات يميل الى الجناح « السعودي » ويمثله أحيانا ،الا انه بحكم مركزه مضطر الى تحقيق التوازن خاصة وان الصراع بين الجناحين لم يحسم بعد لصالح احدهما ...

هذا هو « سر » زيارة السادات الى السعودية قبل ايام قليلة من موعد الوحدة مع ليبيا .

فهذه الزيارة تؤكد العلاقة الوثيقة مع الملك فيصل ، وتؤكد انه مهما تزايد احراج القذافي للحكم المصري فان سياسته مع السعودية لن تتأثر .

وقد زادت الزيارة الاخيرة ـ ايضا ـ من التحالف المصري ـ السعودي وفي اعتماد الحكم المصري على « ضغوط السعودية » ومساعداتها المادية ..

ورغم محاولة القذافي المجيء الى القاهرة اثناء غياب السادات في السعودية ، وتصريحه أنه لا يعرف ماذا سيحدث في أول ايلول ، ولا يعرف ماذا يريد السادات ، رغم ذلك ، عندما عاد السادات اجرى « مباحثات فوقية » سريعة ادت الى صيغة توفيقية متوازنة تعلن الوحدة ولا تحققها فوريا كما كان يريد القذافي ... صيغة متوازنة تحفظ للقذافي ماء وجهه « الوحدوي » وتحقق للسادات ولجناح « السعودية » في السلطة المصرية الطمأنينة من اخطار الوحدة الاندماجية .

وقد قبل القذافي بهذه الصيغة التوفيقية ووافق على تأجيل تحقيق الوحدة الاندماجية حتى يتم اعداد دستور دولة الوحدة بدون موعد محدد هذه المرة .

وقبل السادات بدوره اعلان الوحدة والالتزام بتحقيقها في المستقبل ، وتحمل « المسؤولية التاريخية » التي كان القذافي يحمله اياها !.

وهكذا خرج الطرفان المصري والليبي بالصيغة التي أعلنت،صيغة تؤكد بأن الوحدة مؤجلة ومعلقة الى اجل ..

ان هذه الوقائع السياسية الفعلية تؤكد أن الوحدة ستظل أسيرة مصالح الطبقات الحاكمة وتناقضاتها ، وان الشروط الرئيسية لضمان الوحدة واستمرارها ان تكون وحدة ذات مضمون جماهيري وديموقراطي ووطني ، اي أن تؤمن للجماهير حرياتها الديموقراطية وحرية تنظيماتها ، وان تحقق وحدة نضالها ضد الامبريالية والرجعية العربية والصهيونية .